مجلة الجامعة الإسلاميَّة
للغة العربيَّة وآدابها

مجلة عِلميَّة دَوْريَّة مُحكمة

العدد : 17
يوليو - سبتمبر 2025م
الجزء 2

١٣٨١
١٩٦١

بسم الله الرحمن الرحيم

معلومات الإيداع

في مكتبة الملك فهد الوطنية

النسخة الورقية:

رقم الإيداع ١٤٤٣/٣٢٨٣ بتاريخ ١٤٤٣/٠٤/٠٢ هـ

ردمد: ١٦٥٨-٩٠٧٦

النسخة الإلكترونية:

رقم الإيداع ١٤٤٣/٣٢٨٤ بتاريخ ١٤٤٣/٠٤/٠٢ هـ

ردمد: ١٦٥٨-٩٠٨٤

الموقع الإلكتروني للمجلة

http: //journals. iu. edu. sa/ALS/index. html

ترسل البحوث باسم رئيس تحرير المجلة عبر المنصّة الإلكترونية

البحوث المنشورة في المجلّة تعبّر عن آراء الباحثين

ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة

جميع حقوق الطّبع محفوظة للجامعة الإسلامية

هيئة التحرير

د. تركي بن صالح المعبدي
(رئيس هيئة التحرير)
أستاذ النحو والصرف المشارك بالجامعة الإسلامية

د. خليوي بن سامر العياضي
(مدير التحرير)
أستاذ تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها المشارك بالجامعة الإسلامية

أ.د. عبد الرزاق بن فراج الصاعدي
أستاذ أصول اللغة والمعاجم بالجامعة الإسلامية

أ.د. عبدالرحمن بن دخيل ربه المطرفي
أستاذ الأدب والنقد بالجامعة الإسلامية

أ.د. الزبير بن محمد أيوب
أستاذ أصول اللغة والمعاجم بالجامعة الإسلامية

د. مبارك بن شتيوي الحبيشي
أستاذ البلاغة المشارك بالجامعة الإسلامية

أ.د. محمد بن ظافر الحازمي
أستاذ اللسانيات بالجامعة الإسلامية

د. عبد المجيد بن عثمان اليتيمي
أستاذ أصول اللغة المشارك بالجامعة الإسلامية

أ.د. عبدالله بن عويقل السلمي
أستاذ النحو والصرف بجامعة الملك عبدالعزيز

أ.د. علي بن محمد الحمود
أستاذ الأدب والنقد بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

أ.د. عبد الرحمن بن مصطفى السليمان
أستاذ اللّغات والآداب السامية والترجمة بجامعة لوفان – بلجيكا

أ.د. علاء محمد رأفت السيد
أستاذ النحو والصرف والعروض بجامعة القاهرة – مصر

أ.د. سعيد العوادي
أستاذ البلاغة وتحليل الخطاب بجامعة القاضي عياض – المغرب

د. الزبير آل الشيخ مبارك
(رئيس قسم النشر)

الهيئة الاستشارية

أ.د. محمد بن يعقوب التركستاني
أستاذ أصول اللغة بالجامعة الإسلامية

أ.د. محمد محمد أبو موسى
أستاذ ورئيس قسم البلاغة بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر

أ.د. تركي بن سهو العتيبي
أستاذ النحو والصرف بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

أ.د. سالم بن سليمان الخماش
أستاذ اللغويات بجامعة الملك عبدالعزيز

أ.د. ناصر بن سعد الرشيد
أستاذ الأدب والنقد بجامعة الملك سعود

أ.د. صالح بن الهادي رمضان
أستاذ الأدب والنقد ـ تونس

أ.د. فايز فلاح القيسي
أستاذ الأدب الأندلسي بجامعة الإمارات العربية المتحدة

أ.د. عمر الصديق عبدالله
أستاذ التربية وتعليم اللغات بجامعة أفريقيا العالمية بالخرطوم

د. سليمان بن محمد العيدي
وكيل وزارة الإعلام سابقاً

قواعد النشر في المجلة (*)

- أن يكون البحث جديداً؛ لم يسبق نشره.
- أن يتّسم بالأصالة والجدّة والابتكار والإضافة للمعرفة.
- ألا يكون مستلاً من بحوثٍ سبق نشرها للباحث.
- أن تراعى فيه قواعد البحث العلميّ الأصيل، ومنهجيّته.
- أن يشتمل البحث على:

– عنوان البحث باللغة العربية وباللغة الإنجليزية.
– مستخلص للبحث لا يتجاوز (٢٥٠) كلمة؛ باللغتين العربيّة والإنجليزية.
– كلمات مفتاحيّة لا تتجاوز (٦) كلمات؛ باللغتين العربيّة والإنجليزية.
– مقدّمة.
– صلب البحث.
– خاتمة تتضمّن النّتائج والتّوصيات.
– ثبت المصادر والمراجع باللغة العربية.
– رومنة المصادر العربية بالحروف اللاتينية في قائمة مستقلة.

- في حال (نشر البحث ورقياً) يمنح الباحث نسخة مجانية واحدة من عدد المجلة الذي نُشر بحثُه فيه، و (١٠) مستلات من بحثه.
- في حال اعتماد نشر البحث تؤول حقوق نشره كافة للمجلة، ولها أن تعيد نشره ورقيّاً أو إلكترونيّاً، ويحقّ لها إدراجه في قواعد البيانات المحلّيّة والعالمية – بمقابل أو بدون مقابل – وذلك دون حاجة لإذن الباحث.
- لا يحقّ للباحث إعادة نشر بحثه المقبول للنّشر في المجلّة – في أي وعاء من أوعية النّشر – إلاّ بعد إذن كتابي من رئيس هيئة تحرير المجلة.
- نمط التوثيق المعتمد في المجلة هو نمط (شيكاغو).

(*) يرجع في تفصيل هذه القواعد العامة إلى الموقع الإلكتروني للمجلة: http: //journals. iu. edu. sa/ALS/index. html

محتويات العدد

م	البحث	الصفحة
١)	التِّبْر المسبوك في بيان تعريف المصدر المسبوك للعلامة شهاب الدين أحمد الخفاجي (ت ١٠٦٩ هـ) دراسة وتحقيق **د. موتمباي رجب إهونغومو**	٩
٢)	إصلاحات اللُّورَقِيّ (ت٦٦١هـ) لعبارة الجزولي النحوية في المقدمة الجزولية دراسة تحليلية **د. عبد العزيز سليمان الملحم**	٦٥
٣)	صيغة (فِعِّيل) بين المتقدمين والمتأخرين واستعمالاتها في العربية دراسة صرفية دلالية **د. حمد بن عبيد ربدان الرشيدي**	١٣١
٤)	تَشكُلات الميتاشعرية وعلاقة الشعر بالذات والعالم في ديوان الليالي الأربع لأحمد بخيت **د. وفاء أحمد جابر أحمد**	١٩٣

م	البحث	الصفحة
٥)	تقنيات الزمن الروائي في رواية عمّة آل مشرق لأميمة الخميس **د. غانم بن سليمان بن علي الغانم**	٢٦١
٦)	العربية التفاعلية لغير الناطقين بها على الإنترنت في ضوء معايير التعليم الإلكتروني دراسة وصفية تحليلية **د. بدرية براك بنيه العنزي**	٣٠٥
٧)	ألفاظ تقدم العمر في القرآن الكريم (الشيب والشيخ والكِبَر) دراسة بلاغية تحليلية **عابد بن سلامة سليم الجهني**	٣٦٣
٨)	ذِكْرُ مِنْ وَحَذْفُهَا فِي آيَاتِ الْوَعْدِ بِتَكْفِيرِ السَّيِّئَاتِ وَغُفْرَانِ الذُّنُوب دِرَاسَة بلَاغِيَّة **د. سوادغو سليمان**	٤٢١

إصلاحات اللُّورَقِيّ (ت٦٦١هـ) لعبارة الجزولي النحوية في المقدمة الجزولية
دراسة تحليلية

Al-Luwraqī's (d. 661 AH) Grammatical Amendments to al-Jazūlī's Expressions in al-Muqaddima al-Jazūliyya: An Analytical Study

د. عبد العزيز سليمان الملحم

أستاذ النحو والصرف المشارك بقسم اللغة العربية بكلية التربية

بجامعة المجمعة

البريد الإلكتروني: as.almelhem@mu.edu.sa

استلام البحث A Research Receiving		اعتماد البحث A Research Approving
30/04/2025		29/06/2025

نشر البحث
A Research Publication

ربيع الأول ١٤٤٧هـ = September 2025

DOI:10.36046/2356-000-017-010

المستخلص

تناول البحث بالدراسة إصلاحات اللُّوَرَقِيّ النحوية التي انفرد بها لعبارة أبي موسى الجُزُولي في المقدمة الجُزولية، وتحليل تلك الإصلاحات والحكم عليها بالدليل، وقد أبانت الدراسة عن متانة عبارة الجزولي، مما جعل إصلاحات اللُّوَرَقِيّ لا حاجة لها في أكثر المواضع.

واقتضت طبيعة البحث تقسيمه إلى:

- مقدمة، وقد اشتملت على أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، والخطوات التي سرت عليها، والدراسات السابقة، وحدود البحث.
- تمهيد واشتمل على تعريف باللُّوَرَقِيّ وبكتابه المباحث الكاملية.
- المبحث الأول: مسائل الإصلاح.
- المبحث الثاني: أنواع الإصلاحات النحوية.
- خاتمة مشتملة على النتائج التي انتهى إليها البحث.

وأظهرت الدراسة أن شُرَّاح الجزولية لاسيما الشَّلَوبين كانوا أكثر دقة في الإلمام بمضمون عبارة الجُزولي، مما جعلهم لا يذكرون إصلاحات لما رأى اللُّوَرَقِيّ أنه يحتاج إلى إصلاح.

وأبرزت الدراسة تميز الجُزولي ـ أحيانًا ـ ببعض العبارات التي كشفت عن رسوخ قدمه في الصنعة النحوية، كما تبين أن أكثر الإصلاحات ليست مبنية على خطأ في عبارة الجزولي وإنما هي استجادات من اللُّوَرَقِيّ لما رآه أولى من عبارة الجزولي.

واتضح من الدراسة تنوع الغرض من الإصلاحات، ما بين إحكام العبارة لتكون مانعة، واستقامة المعنى، وشمول العبارة، ورفع الإيهام، وإصلاح الخلل.

الكلمات المفتاحية: إصلاحات – اللُّوَرَقِيّ – عبارة – الجُزولي– المقدمة – الجُزولية — النحوية.

Abstract

This study dealt with the grammatical amendments made by Al-Luwraqi to the expressions of Abu Musa al-Jazūlī in al-Muqaddima al-Jazūliyya, analyzing and evaluating these amendments with supporting evidence. The study reveals the strength and precision of al-Jazūlī language, showing that in most cases, Al-Luwraq's amendments were unnecessary the nature of the study required its division into the following parts:

- **Introduction**, which includes the significance of the subject, the reasons for choosing it, the methodological steps followed, the previous studies, and the scope of the research.
- **Preface**, which provides an introduction to al-Lawraqī and his book *al-Mabāḥith al-Kāmiliyya*.
- **First Chapter:** Issues of Correction.
- **Second Chapter:** Types of Grammatical Corrections.
- **Conclusion:** Containing the findings reached by the study.
- The study showed that commentators on al-Jazouliyya—particularly al-Shaloubīn—had a more precise understanding of al-Jazouli's expressions, and therefore did not propose amendments where Al-Luwraqi believed they were.

The study also highlighted al-Jazouli's distinctiveness, at times, through certain expressions that demonstrated his deep expertise in grammar. It became clear that most of Al-Luwraqi's were not based on actual errors in al-Jazūlī's expressions, but rather were his own preferences for alternatives he deemed more appropriate

The study showed that the purposes of the amendments varied: refining the expression for precision, ensuring clarity of meaning, encompassing broader meaning, eliminating ambiguity, and correcting flaws.

Keywords: Revisions – Al-Luwraqi – Expression – Al-Jazouli – al-Muqaddima al-Jazouliyya – Grammar.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم النبيين، ورحمة الله للعالمين، سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين:

أما بعد، فمن كتب النحو التي كان لها حظٌ وافرٌ من الشهرة، ومن اهتمام النحاة، المقدمة للجُزولي، وهي من الكتب التي شهد النحاة بعلو مكانتها؛ لأنَّها ـ مع وجازتها واستقصائها لأبواب النحو ـ اتسمت بالدقة والإحكام والعمق، لذا احتاجت عباراتها في مواضع متعددة إلى ذهن متقدٍ لفتح مغاليقها، وكشف غموضها.

وقد انكب جماعة من النحاة عليها شرحًا ونقدًا، فسارعوا إلى تفسير عباراتها، وبيان مراد الجزولي منها، ونقدها في بعض المواطن، وكان من بين هؤلاء اللُّورَقِيّ المتوفى سنة (٦٦١هـ)، الذي امتاز شرحه بتعقبه لعبارة الجزولي، وإصلاحها في مواضع من الشرح.

وكانت إصلاحات اللُّورَقِيّ نوعين: إصلاحات سبقه إليها بعض الشُّرَّاح، وإصلاحات انفرد بها من بين شُرَّاح الجزولية.

وبمراجعة إصلاحات اللُّورَقِيّ النحوية التي انفرد بها لعبارة الجزولي تبين أنها صالحة للدراسة والحكم، لذا بادرت باختيار هذا الموضوع للدراسة، وعنونته،" **إصلاحات اللُّورَقِيّ(ت ٦١٦هـ) لعبارة الجزولي النحوية في المقدمة الجزولية دراسة تحليلية**".

وقد تضافرت عدة أسباب لاختياري هذا الموضوع، منها:

- أنني لم أقف على دراسة لهذا الموضوع.
- انفراد اللُّوْرَقِيّ عن الشُّرَّاح ـ المتقدمين عليه ـ بتلك الإصلاحات.
- الحكم على إصلاحات اللُّوْرَقِيّ بالدليل.
- التعرف على موقف الشُّرَّاح من العبارة التي أصلحها اللُّوْرَقِيّ.
- الوقوف على الغرض من الإصلاحات.

الدراسات السابقة:

وقف الباحث على بعض الدراسات التي تتشابه مع عنوان هذا البحث، ولا علاقة لها بمضمونه، ومن هذه الدراسات:

١ـ (تعقبات اللُّوْرَقِيّ للنحاة في كتاب المباحث الكاملية شرح المقدمة الجزولية دراسة وصفية تحليلية) للباحثة: شيمة بنت قاسم شعيري، رسالة ماجستير، جامعة جازان، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٨م، وذكرت الباحثة ثلاث تعقبات من اللُّوْرَقِيّ للجُزولي، ولم يكن من بينها أي إصلاح للعبارة.

٢ـ (تعقبات شُرَّاح الجُزولية على ماتنها عرضًا ومناقشة) للباحث: محمد بهاء حسن ككو، رسالة دكتوراه، جامعة البعث، الجمهورية العربية السورية، ٢٠١٧م، وقد ذكر الباحث خمسة عشر تعقبًا للُّوْرَقِيّ على الجُزولي كان من بينها إصلاحان(١).

٣ ـ تعقبات اللُّوْرَقِيّ في شرح الجُزولية على ماتنها، للباحث: محمد بهاء حسن ككو، مجلة جامعة البعث، المجلد ٣٨، العدد ٥٢، ٢٠١٦م، وقد درس الباحث خمس تعقبات لم يكن من بينها إلا إصلاح واحد، وهو واحد من الاثنين السابقين.

حدود البحث:

اقتصرت الدراسة على إصلاحات اللُّوْرَقِيّ التي انفرد بها من بين الشُرَّاح المتقدمين عليه لعبارة الجُزولي النحوية، والحكم عليها بالدليل.

أسئلة البحث:

سعى البحث إلى الإجابة عن سؤال رئيس، وهو: ما مدى صحة إصلاحات

(١) وقد رأى الباحث دراستهما تتميمًا للفائدة، وهما: الإصلاح الثالث، والإصلاح الثامن.

اللُّوْرَقِيّ لعبارة الجزولي النحوية؟ وتفرع عن هذا السؤال سؤالان آخران هما:

الأول: ما أنواع إصلاحات اللُّورَقِيّ؟

الثاني: ما موقف الشُرَّاح من تلك العبارة التي أصلحها اللُّورَقِيّ؟

منهج البحث:

اقتضت طبيعة البحث أن يتبع الباحث فيه المنهج الوصفي القائم على التحليل؛ لأنَّ إصلاحات اللُّورَقِيّ تحتاج إلى توصيف وتحليل، ومن ثم يتأتى الحكم عليها ونقدها، وكان منهجي في دراسة الموضوع كالتالي:

أولًا: جعلت البحث إصلاحات رتبتها حسب ترتيب ورودها عند اللُّوْرَقِيّ.

ثانيًا: عنونت لكل إصلاح.

ثالثًا: ذكرت عبارة الجُزولي في المقدمة، معتمدًا على النسخة المحققة، وبينت مقصده.

رابعًا: ذكرت إصلاح اللُّوْرَقِيّ، وبينت مقصده.

خامسًا: ناقشت إصلاح اللُّورَقِيّ، وحكمت عليه بالأدلة، وبينت موقف النحويين من القضية المشتملة عليها العبارة.

سادسًا: بينت موقف الشُرَّاح من العبارة التي أصلحها اللُّوْرَقِيّ.

خطة البحث:

تكون هذا البحث من مقدمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة وفهارس.

أما المقدمة فذكرت فيها أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، وحدود البحث، وأسئلة البحث، والمنهج الذي سرت عليه، وخطة البحث.

وأما التمهيد؛ فذكرت فيه تعريف للُّورقي وبكتابه المباحث الكاملية.

المبحث الأول: مسائل الإصلاح، والمبحث الثاني: أنواع الإصلاحات النحوية.

وخاتمة ذكرت فيها أهم النتائج التي انتهى إليها البحث.

التمهيد

التعريف باللُّورَقِيّ وبكتابه المباحث الكاملية

اللُّورَقِيّ:

هو أبو محمد القاسم بن أحمد بن الموفق بن جعفر المُرسيّ الأندلسي اللُّوْرَقِيّ النحوي المعروف بالعلم، كان إمامًا في العربية والفقه والأصول والمنطق، عالماً بالقرآن والقراءة، له مشاركة حسنة في المنطق وعلم الكلام.

ولد بمُرسية سنة إحدى وستين وخمسمائة، وقيل: سنة خمس وسبعين وخمسمائة، وتوفي بدمشق سنة إحدى وستين وستمائة[١].

ويلقب باللُّوْرَقِيّ نسبة إلى(لُوْرَقَة) بضم اللام، وسكون الواو، وفتح الراء والقاف[٢]، وقيل: بفتح اللام والواو، وسكون الراء[٣]، وهي مدينة بالأندلس، وفيها حصن ومعقل محكم.

شيوخه:

تتلمذ اللُّوْرَقِيّ على يد جماعة من العلماء، ومنهم:

---

(١) ينظر: الحموي، ياقوت،"معجم الأدباء". تحقيق: إحسان عباس. (ط١، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٣م). ٥: ٢١٨٩؛ والقفطي، أبو الحسن."إنباه الرواة على أنباه النحاة". تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. (ط١، القاهرة: دار الفكر العربي،١٩٨٢م).٤: ١٦٨؛ والسيوطي، جلال الدين،"بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة". تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. (ط٢، لبنان: دار الفكر، ١٩٧٩م).٢: ٢٥٠.

(٢) ينظر: الحموي، ياقوت، "معجم البلدان". (ط١، بيروت: دار صادر، ١٩٧٧م)، ٥: ٢٥.

(٣) ينظر: ابن العماد، عبد الحي بن أحمد، "شذرات الذهب في أخبار من ذهب". تحقيق: محمود الأرناؤوط. (ط١، بيروت: دار ابن كثير، ١٩٨٦م)، ٧: ٥٣٢.

١. أبو عبد الله، محمد بن سعيد بن محمد المرادي المرسي، ثقة ماهر، ومقرئ فاضل، كان خيرًا فاضلًا، قرأ عليه اللُّوْرَقِيّ القراءات، توفي بمُرسية سنة ست وستمائة(١).

٢. أبو اليمن، زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن، تَاج الدّين، الكنديّ، أقرأ القرَاءات والنحو واللغة، قرأ عليه اللُّوْرَقِيّ القرآن، وكتاب سيبويه، وكثيرًا من كتب الأدب، توفي سنة ثلاث عشرة وستمائة بدمشق(٢).

٣. أبو الحسن، علي بن يوسف بن محمد بن أحمد الأنصاري، المعروف بابن الشَّرِيك، كَانَ نحويًا مقرئًا للقرآن، وقد قرأ عليه اللُّوْرَقِيّ القرآن والنحو، توفي سنة تسع عشرَة وسِتمِائَة(٣).

مصنفاته: من أبرز مصنفات اللُّوْرَقِيّ مايلي:

١. المحصل في شرح المفصل(٤).

---

(١) ينظر: الحموي، "معجم الأدباء"، ٥: ٢١٨٩؛ وابن الجزري، شمس الدين،"غاية النهاية في طبقات القراء". (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٨م)، ٢: ١٢٩.

(٢) ينظر: الحموي،"معجم الأدباء"،٥: ٢١٨٩؛ والسيوطي،"بغية الوعاة"،١: ٥٧٠ - ٥٧١.

(٣) ينظر: السيوطي،"بغية الوعاة"، ٢: ٢١٣، ٢٥٠.

(٤)حقق في عدة رسائل وهي: المحصل في شرح المفصل، تحقيق: عبد الباقي عبد السلام الخزرجي، جامعة الأزهر، ١٤٠٢هـ، والمحصل في شرح المفصل من أوله إلى آخر أسماء الإشارة، تحقيق:محمد السيد الشرقاوي، جامعة الأزهر، ١٤٠٨هـ، والمحصل في شرح المفصل من أول فصل حذف المبتدأ والخبر إلى نهاية فصل حذف المنادى، تحقيق: سعود علي الزهراني، الجامعة الإسلامية، ٢٠١٠م، والمحصل في شرح المفصل من أول صنف حروف التصديق والإيجاب إلى نهاية صنف حكم أوائل الكلم، تحقيق:رشيد الربيش، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٨هـ، والمحصل في شرح المفصل من أول باب (الموصول)إلى نهاية باب(المنسوب)، تحقيق:سليمان علي الحربي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، =

٢ ـ المفيد في شرح القصيد[١].
٣ ـ المباحث الكاملية شرح المقدمة الجزولية[٢].
٤ ـ مُشكل الجزولية[٣].

=

١٤٢٧هـ، والمحصل في شرح المفصل من أول باب(أفعال القلوب)إلى نهاية باب(حروف النداء)، تحقيق: سليمان عبد الله النتيفي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٧هـ، والمحصّل في شرح المفصّل من أول باب العدد إلى آخر المبني للمفعول، تحقيق: ناصر علي الغامدي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٩هـ، والعلة التصريفية عند اللورقي مع تحقيق كتابه المحصل في شرح المفصل من أول باب زيادة الخروف إلى آخر الكتاب، تحقيق: عبدالله فاضل الشهري، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٣٢هـ، والمحصل في شرح المفصل من بداية باب(التحذير)إلى نهاية باب(خبر(ما)و(لا)المشبهتين بـ(ليس)، تحقيق: عبيد أحمد المالكي، جامعة أم القرى، ١٤٣١هـ.

(١) تحقيق: عبد الحميد سالم الصاعدي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٢٦هـ.

(٢) حقق الجزء الأول حمدي المقدم، جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية، ١٣٩٦هـ، وحققه كاملًا: شعبان عبد الوهاب محمد، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ١٣٩٨هـ، وهي المعتمدة في هذه الدراسة.

(٣) حققه الباحث: إبراهيم بلفقيه اليوسفي، ونفى نسبته للورقي.
ينظر: إبراهيم بلفقيه اليوسفي، "مشكل الجزولية المنسوب للورقي ت ٦٦١هـ دراسة في نسبته وتحقيق لمتنه". *مركز الملك فيصل: مجلة الدراسات اللغوية*، المجلد السادس والعشرون، العدد الثالث، (٢٠٢٤م)، ص ٣٨١ــ ٣٨٤. وقد أثبت د رشيد بن عبد الله الربيش صحة نسبته إليه. ينظر: رشيد الربيش، "كتاب (مشكل الجزولية) لعلم الدين اللورقي الأندلسي (ت ٦٦١هـ) إثبات نسبته ووصف منهجه"، (*مركز الملك فيصل: مجلة الدراسات اللغوية*، المجلد السابع والعشرون، العدد الثاني (٢٠٢٤م)، ص٣١٢- ٣١٦.

التعريف بكتاب المباحث الكاملية:

يعد كتاب المباحث الكاملية من الشروح النحوية المهمة التي اعتنت بشرح هذا المتن النحوي الشهير، الذي ألّفه أبو موسى الجزولي، ولاقى رواجًا واسعًا في المغرب العربي، قال عنها اللُّوْرَقِيّ: "صَدفةٌ احتوت على نُكتِ أنفس من الجواهرِ، وتضمّنت درَرَ معانٍ أثّلتْ للغائص عليها مآثر ومفاخر"(١).

وقد أبدى اللُّوْرَقِيّ اهتمامًا خاصًا بالمقدمة الجزولية، ومما يؤكد ذلك ما ذكره القفطي حيث قال: "وأخبرنى صديقنا النحوىّ اللورقىّ الأندلسىّ قال: اجتزتُ به فى طريقي ببعض مدن العدوة ...فأرشدت إلى منزله، فدققت عليه بابه، فخرج إلىّ ...فسألته عن مسألة فى مقدّمته ... فأجابنى عنها، وتركته وانصرفت"(٢).

وقد حدد اللُّوْرَقِيّ لنفسه منهجًا في مقدمة كتابه، فقال: "وأردتُ ألا أزيد في شرحي لها على ضرب مثالٍ، أو زيادة قيدٍ يحصل من تركه إخلال، أو مناقشة في عبارة وقع فيها إهمال"(٣).

(١) اللورقي، القاسم بن أحمد، "المباحث الكاملية شرح المقدمة الجُزولية". تحقيق: شعبان عبد الوهاب محمد، (رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، ١٣٩٨هـ)، ١:١.

(٢) القفطي، "إنباه الرواة".٢: ٣٧٩.

(٣) اللورقي، " المباحث الكاملية ". ١: ١

المبحث الأول: مسائل الإصلاح

الإصلاح الأول: علامة الاسم المبني

قال الجُزولي في حديثه عن الإعراب والبناء: "التنوين: نونٌ ساكنةٌ زائدةٌ تلحق الاسمَ بعد كماله تَفصله عمّا بعده، وفائدتُه الدّلالة على أنّ ما هو أصلٌ في نفسه باقٍ على أصالته، والفعلُ والحرفُ ليسا أصليّن في أنفسهما فلا يدخلُهما التنوين. **كلُّ اسمٍ عَرض فيه شَبهُ الحرفِ فعلامتُه عدم الإعراب أصلًا**"(١).

فعدم إعراب الاسم دليل على أنه يُشبه الحرف عند الجزولي.

فقال اللُّورَقِيّ: "وأجودُ من هذا أن يُقال: الاسمُ بعيدٌ عن الحرفِ جدًا؛ لأنَّه في المرتبةِ الثالثة، والاسمُ في الأولى، والفِعْل متوسط، فإذا وقع الشبهُ بين الاسمِ والحرفِ دلَّ على قوةِ المناسبة بينه وبين الحرفِ فبُني بالجهةِ الواحدةِ لقوتها، ثم جهة المناسبة بين الاسمِ والحرفِ تختلفُ فمنها: ما هو أشبه، ومنها تضمن، إلى غيرٍ ذلك، وسيأتي تفصيلُ ذلك"(٢).

فعبارة الجُزولي عند اللُّوْرَقِيّ تحتاج تفصيلًا؛ لتتضح علة بناء الاسم، وهذا التفصيل يكون بذكر البعد بين مرتبة الاسم عن مرتبة الحرف، وبذلك يظهر السرّ في البناء لعلة واحدة، بخلاف احتياج الاسم لعلتين في شبهه بالفعل لمنعه من الصرف؛ لقربه منه.

---

(١) الجُزولي، عيسى بن عبد العزيز، "المقدمة الجُزولية في النحو". تحقيق: شعبان عبدالوهاب محمد. (ط١، القاهرة: مطبعة أم القرى، ١٩٨٨م). ص ٨.

(٢) اللورقي، "المباحث الكاملية "، ١: ٤٥ – ٤٦.

ثم ذكر أن الشبه بين الاسم والحرف له أشكال متعددة، وكل ذلك غاب عن عبارة الجزولي، لذا احتاجت العبارة ـ في نظر اللُّوَرَقِيّ ـ إلى إصلاح.

وفيما ذهب إليه من استجادة إصلاح العبارة نظرٌ؛ لأنَّ كلام الجُزولي عن فائدة التنوين، وهي الدلالة على أن ما هو أصل في نفسه باقٍ على أصالته، وتمكّنه في باب الاسمية، وهذا متحقق في الاسم المتمكن، وغير متحقق في الفعل والحرف؛ لأنَّهما ليسا متأصلين في باب الاسمية، فما أشبه الفعل منع من الصرف، وما أشبه الحرف منع من الإعراب(١)، فعدم إعراب الاسم دليل على أنه أشبه الحرف(٢).

فكلام الجُزولي عن علامة الاسم المبني، لا عن علة بنائه.

وعبارة الجُزولي أدت ما ذكره اللُّوَرَقِيّ؛ لأنَّ قوله:"فعلامته عدم الإعراب أصلًا" تدل على أنه منع من الإعراب ابتداء للشبه بينه وبين ما بعدت مرتبته عنه، بخلاف ما أشبه الفعل حيث منع من التنوين لعلتين لقربه من الفعل.

أما جهة المناسبة بين الاسم والحرف فاللُّوَرَقِيّ معترفٌ بأنه سيأتي تفصيلها، وقد ذكرها الجزولي في حديثه عن الكسرة، وفي باب البناء(٣).

---

(١) ينظر: الإربلي، "المنهاج الجلي في شرح القانون الجُزولي". (من أوله إلى نهاية باب ضمير الفصل). تحقيق: عبد الرحمن الخضيري، (رسالة دكتوراه، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١٢هـ).١: ١٣٧، ١٣٩.

(٢) ينظر: الجُزولي، "المقدمة الجزولية". ص٨؛ وابن يعيش، "شرح المفصل". قدم له: إميل بديع يعقوب، (ط ١، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠١م). ١: ١٦٤؛ والإربلي، "المنهاج الجلي". ص ١٣٩.

(٣) ينظر: الجزولي، "المقدمة الجزولية". ص٣١، ٢٤٠.

ولم ينتقد الشَّلوبين[١]، ولا الإربلي[٢]عبارة الجُزولي، بينما طالبه الأُبَّذيُّ[٣]بذكر موجبات البناء كلها كما فعل اللُّوْرَقِيّ؛ وذلك لأنّه فهم من عبارة الجُزولي أنه يريد موجبات البناء، وهذا لا تحتمله عبارة الجُزولي كما سبق.

وقد صوّب العطار اقتصار الجُزولي على شبه الحرف مما يوجب بناء الاسم[٤]، وذكر أن ذلك هو ما ذكره سيبويه، والصواب أن سيبويه اقتصر على شبه الحرف[٥]،

(١) ينظر: عمر بن محمد الشلوبين، "الشرح الصغير للمقدمة الجُزولية". تحقيق: ناصر عبد الله الطرير، (رسالة ماجستير، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤٠١هـ). ص ٢٤؛ و"شرح المقدمة الجُزولية الكبير". تحقيق: تركي بن سهو العتيبي، (ط١، الرياض: مكتبة الرشد، ١٩٩٣م)، ١: ٢٧٩، ٢٨٠.

(٢) ينظر: الإربلي،"المنهاج الجلي". ص١٣٧.

(٣) ينظر: علي بن محمد الأُبذي، "شرح الجُزولية". تحقيق: سعد حمدان الغامدي، (رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٥هـ). ص٨٤.

(٤) ينظر: إبراهيم بن أبي محمد الصنهاجي المشتهر بالعطار، "المشكاة والنبراس شرح كتاب الكراس في النحو". تحقيق: محمد نجم السيالي، (رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٨هـ). ص ٧٨.

(٥) ينظر: سيبويه، "الكتاب". تحقيق: عبد السلام هارون. (ط٣، القاهرة: مكتبة الخانجي،١٤١٢هـ).١: ١٥؛ والسيرافي، "شرح كتاب سيبويه". تحقيق: أحمد مهدلي، وعلي سيّد علي. (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية،٢٠٠٨م)،١: ٤٩؛ والشاطبي، "المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية". تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، وآخرون، (ط١، مكة المكرمة: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، ٢٠٠٧م).١: ٩٤.

وعليه جمهور النحاة[١]، أما الجُزولي فكان ممن جعل شبه الحرف[٢] من ضمن ما يوجب البناء[٣].

الإصلاح الثاني: فائدة التثنية

قال الجُزولي في حديثه عن التثنية: "التثنيةُ ضمُّ واحدٍ إلى مثلِهِ بشرطِ اتفاقِ اللفظين، وأصلُها العطفُ، **وفائدتُها التكثيرُ، وعُدِل عن الأصل إيجازًا واختصارًا**"[٤].

فأطلق الجُزولي في جعل التكثير فائدة للتثنية.

فقال اللُّوْرَقِيّ: "قلتُ: ولو قال: وفائدتها الاختصارُ والإيجازُ كان أولى؛ فإن التكثيّر ـ أيضًا ـ يحصل من العطفِ، لكن لو قال هذا مقتصرًا عليه لم يَنْتُج ما

(١) ينظر: المبرد، "المقتضب". تحقيق: محمد عضيمة، (ط٣، مصر: وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٩٩٥م)،٣ :١٧١؛ وابن الأثير، "البديع في علم العربية". تحقيق: فتحي أحمد علي الدين، (ط١، جامعة أم القرى: مكة المكرمة، ١٤٢٠هـ). ١: ١٦ ،٣٧؛ وابن يعيش، "شرح المفصل". ١: ١٦٤، ٢: ٢٨٦، وابن مالك، "شرح الكافية الشافية". تحقيق: عبد المنعم هريدي. (ط١، مكة المكرمة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي،١٩٨٢م).١: ٢١٨؛ والشاطبي، "المقاصد الشافية".١: ٧٤-٩٤.

(٢) ينظر: ابن خروف، "شرح جمل الزجاجي". تحقيق: سلوى محمد عرب. (ط١، مكة المكرمة: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، ١٩٩٧م).٢: ١٠٥٧ ،١٠٥٨؛ وابن عصفور،"شرح جمل الزجاجي". تحقيق: صاحب أبو جناح. (بيروت: عالم الكتب،١٩٩٨م).٢: ٢٣٨؛ وأبو حيان، "التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل". تحقيق: حسن هنداوي. (ط١، دمشق: دار القلم، الرياض: دار كنوز إشبيليا، ١٩٩٨م)، ١: ١٣٢؛ والشاطبي، "المقاصد الشافية".١: ٩٤-٩٥.

(٣) ينظر: الجزولي، "المقدمة الجزولية"، ص٣١، ٢٤٠؛ والشاطبي، "المقاصد الشافية".١: ٩٥.

(٤) الجزولي، "المقدمة الجُزولية". ص١١.

يرومه، فالأولى أن يُقال: وفائدتُها التكثير على وجهِ الاختصارِ والإيجازِ في اللفظِ"[١].

فالتكثير ـ في نظر اللُّوْرَقِيّ ـ يحصل من العطف كما يحصل من التثنية، لذا فالأولى ـ عنده ـ ما اقترحه؛ لتكون الفائدة قاصرة على التثنية، وهذا لايتحقق بذكر التكثير دون قيد، فإما أن يذكر أن الفائدة هي الإيجاز والاختصار، وإما أن يقيد ذكر التكثير بكونه على وجه الإيجاز في اللفظ، فللُّوْرَقِيّ إصلاحان للعبارة.

وفي نقد اللُّوْرَقِيّ لعبارة الجزولي نظرٌ؛ لأنَّ الجُزولي جعل العطف أصلًا للتثنية، فهما كالشيء الواحد، لذا فدلالتها على التكثير لا تنافيها دلالة أصلها عليه.

وقد بيّن الشَّلوبين مُراد الجُزولي بالتكثير بأنه شفع المفرد[٢]، وذكر أن الجُزولي وضع التكثير موضع الشفع؛ لأنَّه أراد بالتكثير ضم الشئ إلى مثله، ولكنه لم يذكر ذلك، لأنَّه سبق في أول كلامه، وذكر الأُبّذي ـ أيضًا ـ أن التكثير الضم[٣]، وبذلك فسره العطار[٤].

أما إصلاح اللُّوْرَقِيّ الأول وهو أن الفائدة هي الاختصار والإيجاز ففيه نظرٌ؛ لأن التكثير الذي هو الضم فائدة للتثنية، وهو حاصل في المعنى، كما ذكر الشَّلوبين، والإربلي[٥]، وباقتراح اللُّوْرَقِيّ لا يكون التكثير فائدة.

---

(١) اللورقي، "المباحث الكاملية".١: ٥٦.

(٢) ينظر: الشلوبين، "الشرح الصغير للمقدمة الجُزولية". ص ٢٩، ٣٠؛ و"شرح المقدمة الجُزولية الكبير". ١/٣٠٠؛ و"التوطئة". تحقيق: يوسف المطوع، (ط١، القاهرة: دار التراث العربي، ١٩٨٠م). ص١١٨.

(٣) ينظر: الأُبذي، "شرح الجُزولية". ص١٠٧.

(٤) ينظر: العطار، "المشكاة والنبراس". ص٩٢.

(٥) ينظر: الشلوبين، "شرح المقدمة الجُزولية الكبير".١: ٣٠٠؛ والإربلي، "المنهاج الجلي". ص١٤٦.

وأما إصلاحه الثاني الذي هو التكثير على وجه الاختصار والإيجاز في اللفظ فلا حاجة إليه؛ لأنَّ في عبارة الجُزولي ما يغني عنه.

وقد بيّن الشَّلوبين أن عبارة الجُزولي"وفائدتُها التكثير" تقتضي أنه احتيج إلى تثنية اللفظ لما أريد تكثير المعنى(١)، وعليه فلا حاجة للقيد الذي اقترحه اللُّوَرَقِيّ.

وكون التكثير هو فائدة التثنية والغرض منها ذكره بعض النحاة (٢)، ومن ذكر الإيجاز والاختصار ذكره علة للعدول عن العطف(٣) كما فعل الجُزولي، ولكن اللُّوَرَقِيّ خلط بين الغرض والفائدة، فلا حاجة لإصلاحه.

الإصلاح الثالث: اشتراط (العلم) لا (العقل) في الجامد الذي يجمع جمعًا مذكرًا سالماً

قال الجُزولي في حديثه عما يشترط في الجامد لصحة جمعه جمعًا مذكرًا سالمًا: "فالمجموعُ جمع السلامة من المذكر إما أن يكون جامدًا أو صفة، فإن كان جامدًا اشُترط فيه أربعة شروط: الذكورية، والعَلمية، **والعقل**، وخلوه من هاء التأنيث"(٤).

---

(١) ينظر: الشلوبين، "شرح المقدمة الجُزولية الكبير".١: ٣٠٠.

(٢) ينظر: السيرافي، "شرح كتاب سيبويه". ٢ :٢٣٧؛ وابن يعيش."شرح المفصل". ٤: ٢١١؛ وناظر الجيش، "تمهيد القواعد". تحقيق: علي فاخر، وآخرون، (ط١، القاهرة: دار السلام للطباعة، ٢٠٠٧م).١: ٣٢٠.

(٣) ينظر: السيرافي، "شرح كتاب سيبويه". ١ :١٢٩؛ وعبد القاهر الجرجاني." المقتصد في شرح الإيضاح"، تحقيق: كاظم بحر المرجان، (ط١، العراق: وزارة الثقافة والإعلام، ١٩٨٢م).١ :١٨٣؛ وأبو البركات الأنباري، "أسرار العربية"، تحقيق: بركات يوسف عبود، (ط١، بيروت، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ١٤٢٠ هـ). ص٦١ ،٦٢؛ وابن يعيش."شرح المفصل". ٣: ١٨٥.

(٤) الجُزولي، "المقدمة الجزولية ". ص ٢٢.

فاشترط فيه أن يكون عاقلًا.

فقال اللُّورَقِيّ:"وكان أجود لو قال: والعِلم بدل العقل؛ ليندرج فيه القديمُ سبحانه وتعالى"(١).

فجعل التعبير بالعِلم أجود من التعبير بالعقل للعلة التي ذكرها.

وفي إصلاح اللُّورَقِيّ نظرٌ؛ لأنّ جمع صفات الله ـ تعالى ـ مسموع لا مقيس(٢)، ولذلك يذكر بعض النحاة ما سُمع من ذلك كقوله ـ تعالى ـ :﴿ وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْيِۦ وَنُمِيتُ وَنَحْنُ ٱلْوَٰرِثُونَ ﴾(سورة الحجر ، الآية: ٢٣)

ضمن ما لا ينقاس جمعه مما أعرب إعراب جمع المذكر السالم غير مستوف للشروط(٣).

ولأن اسم الله ـ تعالى ـ لا يثنى، ولا يخبر عنه إلا بما اختاره لنفسه ـ سبحانه ـ أو على لسان نبيه ـ صلى الله عليه وسلم ـ فالتعبير بالعقل أولى(٤).

وجمهور النحويين يعبرون بالعقل لا بالعِلم(٥)، وعبر بالعِلم طائفة منهم

(١) اللورقي، "المباحث الكاملية". ١ :٩١.

(٢) ينظر: أبو حيان، "التذييل والتكميل ".١ :٣٠٧، وناظر الجيش،" تمهيد القواعد".١ :٣٥٦.

(٣) ينظر: ابن مالك، "التسهيل". ص ١٤؛ و"شرح التسهيل".١: ٨٠؛ وأبو حيان، "التذييل والتكميل ". ١: ٣٠٧.

(٤) ينظر: ابن مالك، "شرح التسهيل"، ١: ٧٧، ٧٨.

(٥) ينظر: الجرجاني، "المقتصد في شرح الإيضاح"،١ :١٩٤، ١٩٥؛ وابن خروف، "شرح الجمل"، ٢٨١/١؛ وابن يعيش، "شرح المفصل"، ٣: ٢١٤؛ وابن الحاجب، "شرح المقدمة الكافية"، ٣ :٨٢٠؛ وابن مالك، "التسهيل"، ص١٣.

كالفارسي[١]، والباقولي[٢]، والزمخشري[٣]، وابن القواس[٤]، والرضي[٥].

وقد ارتضى شُراح الجزولية التعبير بالعقل[٦]، فلم يذكروا ما ذكره اللُّورَقِيّ.

الإصلاح الرابع: ألقاب الإعراب أم أنواعه؟

قال الجُزولي في حديثه عن الإعراب:"**وألقابُ** الإعرابِ أربعةٌ "[٧].

فعبَر عن الأنواعِ بالألقابِ.

فقال اللُّوْرَقِيّ:"لو قال: وأنواعُ الإعرابِ أربعةٌ، أو أصنافه[٨] كان أجود؛ لأنَّ الأحكام تترتب على المعاني لا على الألقابِ"[٩].

فالتعبير بالألقابِ ليس بالأجود عند اللُّوْرَقِيّ؛ لأنَّ الأحكام الإعرابية تترتب على المعاني التي هي الأنواع، لا على ألقاب الإعراب؛ لأنّ الألقاب أمر لفظي، لذا اقترح إصلاح العبارة.

---

(١) ينظر: الفارسي، "الإيضاح"، تحقيق: كاضم بحر المرجان (ط١، لبنان، عالم الكتاب، ١٩٩٦م) ص٨٣.

(٢) ينظر: الباقولي، "شرح اللمع". تحقيق: إبراهيم محمد أبو عبأة (ط١، الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٩٩٠م)، ١ :٢٥٦.

(٣) ينظر: الزمخشري، "المفصل"، ص٢٣٥.

(٤) ينظر: ابن القواس،" شرح ألفية ابن معط "،١: ٢٨٥.

(٥) ينظر: الرضي، "شرح الكافية"، ٣ :٣٧٤.

(٦) ينظر: الشلوبين،"شرح المقدمة الجزولية الكبير"،١: ٣٩٣؛ والإربلي،"المنهاج الجلي"،(تحقيق الخضيري) ص٢٠١؛ والأبذي، "شرح الجزولية"(تحقيق الغامدي)، ص١٧١؛ والعطار،" المشكاة والنبراس"، ص ١٤٥.

(٧) "المقدمة الجزولية ". ص ٢٨، وهو نفس تعبيره في ص٧.

(٨) في التحقيق (أضافة)، والصواب ما أثبته؛ لأن المعنى لا يستقيم بما أثبته المحقق.

(٩) اللورقي، "المباحث الكاملية".١: ١١١.

وإصلاح اللُّوْرَقِيّ أخذ به العطار من شُرَّاح الجزولية؛ حيث ذهب إلى احتياج العبارة إلى إصلاح؛ لأنَّ الألقاب هي أسماء الأنواع، لا الأنواع نفسها، فالرفع والنصب والجر والجزم ليست أسماء للإعرابِ، وإنما ألقابٌ لأنواعه(١).

وفي إصلاح اللُّوْرَقِيّ نظرٌ؛ لأنَّ النحاة منقسمون في الإعراب، فمنهم من يرى أنه لفظي، ومنهم من يرى أنه معنوي، فمن يرى أنه معنوي يعبر بالألقاب(٢)، ومن يرى أنه لفظي يعبر بالأنواع أو الأصناف(٣) .

وهو منسوبٌ إلى سيبويه(٤).

---

(١) ينظر: العطار،"المشكاة والنبراس".ص٦٠.

(٢) ينظر: الجرجاني، "المقتصد في شرح الإيضاح".١ :١٠٠، ١٠١؛ وأبو البركات الأنباري،"أسرار العربية"، ص٤٥؛ والعكبري، "اللباب في علل البناء والإعراب". تحقيق: غازي طليمات. (ط١، دمشق: دار الفكر ١٩٩٥م).١: ٦٠؛ وابن خروف، "شرح جمل الزجاجي".١ :٢٦٠؛ وابن عصفور، "المقرب". تحقيق: أحمد الجواري، وعبد الله الجبوري (ط١، بغداد: مطبعة العاني،١٩٧٢م)،١ :٤٧، ٤٨؛ وابن القواس،"شرح ألفية ابن معط". تحقيق: علي موسى الشوملي. (ط١، الرياض: مكتبة الخريجي، ١٩٨٤م)،١ :٢٢٥.

(٣) ينظر: المبرد، "المقتضب".١ :١٤٢؛ والصيمري، "التبصرة والتذكرة". تحقيق: فتحي أحمد مصطفى. (ط١، مكة المكرمة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ١٩٨٢م)،١ :٨٠؛ وابن يعيش،"شرح المفصل".١ :١٩٧؛ وابن الحاجب، "شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب". تحقيق: جمال عبد العاطي مخيمر. (ط١، مكة المكرمة: مكتبة نزار مصطفى الباز، ١٩٩٧م)، ١:٢٣٩،٢٤٠؛ وابن مالك، "شرح الكافية الشافية"،١ :١٧٨؛ وأبو حيان، "التذييل والتكميل"،١ :١٣٧؛ والشاطبي،"المقاصد الشافية"، ١ :١٣٤؛ وناظر الجيش، "تمهيد القواعد". ١ :٢٤٤.

(٤) ينظر: ابن الحاجب، "أمالي ابن الحاجب". تحقيق: فخر صالح قداره (ط١، بيروت: دار =

فالجُزولي ممن يرى أنه معنوي؛ فقد عرّف الإعراب بأنه تغير أواخر الكلم[١]، وقد عبّر الشَّلوبين بالألقاب في التوطئة، ونصّ على عدم التجوز في التعبير به، مما يدل على تأييده لتعبير الجُزولي، وأن تعبيره موافقٌ لمذهبه[٢].

ولم ينتقد الشَّلوبين في شرحيه الصغير[٣]، والكبير[٤] تعبير الجُزولي، وكذا فعل الأُبَّذيّ[٥]، والإربلي[٦]، وعليه فلا يطالب الجُزولي بما ذكره اللُّوْرَقِيّ.

الإصلاح الخامس: الجملة التي يضاف إليها اسم الزمان المبني

قال الجُزولي في حديثه عن الاسم المتمكن:"وهو الذي لم يُشابه الحرف... ولا هو **اسمُ زمانٍ أُضيفَ إلى جُملةٍ**"[٧].

فجعل من غير المتمكن اسم الزمان المضاف إلى جملة، ولم يقيد الجملة بقيد.

فقال اللُّوْرَقِيّ:"والصوابُ أن يقول: إلى جملةٍ صدرها فعلٌ ماضٍ في أحدِ الوجهين"[٨].

فعبارة الجُزولي ـ في نظر اللُّوْرَقِيّ ـ تحتاج إلى تقييد الجملة بكون صدرها فعلًا

=

الجيل ١٩٨٨م)، ٢ :٥٢٠.

(١) ينظر: الجزولي، "المقدمة الجزولية". ص٧.

(٢) ينظر: الشلوبين، "التوطئة". ص١١٦.

(٣) ينظر: الشلوبين، "الشرح الصغير للمقدمة الجُزولية". ص ٥٤، ٥٥.

(٤) ينظر: الشلوبين، "شرح المقدمة الجُزولية الكبير".١: ٤٢٨، ٤٣٣.

(٥) ينظر: الأبذي، "شرح الجزولية". (تحقيق سعد الغامدي) ص٢١٨.

(٦) ينظر: الإربلي، "المنهاج الجلي"(تحقيق: عبدالرحمن الخضيري). ص٢٣١ ـ ٢٣٣.

(٧) الجزولي، "المقدمة الجزولية". ص٣١.

(٨) اللورقي، "المباحث الكاملية".١: ١٢٤، وهذا هو مذهب البصريين. ينظر: الشلوبين،"شرح المقدمة الجُزولية الكبير".١: ٤٤٧، وابن مالك، "التسهيل". ص١٥٨.

ماضيًا، وبأن البناء هو أحد وجهيها؛ لأنَّها قد تعرب.

واللُّوْرَقِيّ نقل هنا كلام الشَّلوبين[١]، دون أن يشير إلى ذلك، إلا أن عبارة الشَّلوبين أدق؛ لأنّه لم يجعل الصواب إصلاحًا للعبارة، ولكنه جعله اختيارًا لمذهب البصريين، أي أنه لم يطالب الجزولي بالإصلاح كما فعل اللُّوْرَقِيّ.

وفيما اقترحه نظرٌ؛ لأنّ كلام الجزولي عن اسم الزمان المضاف إلى جملة حال بنائه؛ إذ لا يكون غير متمكن إلا وهو مضاف إلى جملة.

وإطلاق الجُزولي، وعدم تقييد الجملة يدل على أنه يوافق الكوفيين[٢]في جواز بناء اسم الزمان إذا أضيف إلى جملة، وقد صرح العطار بأن قول الجُزولي كمذهب الكوفيين[٣]، سواء كان صدرها فعلًا ماضيًا، أم مضارعًا، أم اسمًا، ومع ذلك طالبه بتقييدها كاللُّوْرَقِيّ!

والعجيب أن اللُّوْرَقِيّ ـ كالشَّلوبين ـ أشار إلى مذهب الكوفيين، وإلى أن ما ذهبوا إليه كقول الجُزولي، ثم يطالبه بالتنبيه والتقييد.

وقد تنبه الإربلي إلى مُراد الجُزولي، فلم ينتقد عدم تقييد الجملة، بل صرف نقده إلى عدم شمول العبارة كلَّ اسم مُبهمٍ مضافٍ إلى جملة[٤].

الإصلاح السادس: الوصف بالاستقبال خاص بالأمر دون المضارع

قال الجُزولي في حديثه عن الأفعال:" الأفعالُ بالنسبةِ إلى الزمانِ ثلاثةُ أقسامٍ: ماضٍ بالوضعِ كـ(فَعَل)، **ومُستقبل بالوضع كـ(افْعَل)**، ومُبهمٌ بالوضع كـ(يَفْعَل)،

(١) ينظر: الشلوبين، "شرح المقدمة الجُزولية الكبير".١: ٤٤٧؛ و"الشرح الصغير". ص٦٠.

(٢) ينظر: الشلوبين، "شرح المقدمة الجُزولية الكبير".١: ٤٤٧؛ و"الشرح الصغير". ص٦٠.

(٣) ينظر: العطار، "المشكاة والنبراس". ص١٨٤.

(٤) ينظر: الإربلي، "المنهاج الجلي"(تحقيق: عبدالرحمن الخضيري). ص٢٥٠، ٢٥١.

فالمستقبلُ بالوضع لا قرينةَ تُزيلُه عمّا وُضِع له"[١].

فحصر المستقبل بالوضع على فعل الأمر.

فقال اللُّوْرَقِيّ:"لو قال: فصيغة (افْعَل)لا يعرض لها صرفٌ عما وُضِعت له، كان أجود؛ فإن المبهم ـ أيضًا ـ مستقبلٌ عند من يرى[٢] أنه مشترك"[٣].

فمصطلح المستقبل يشمل الأمر والمضارع عند اللُّوْرَقِيّ، لذا اقترح إصلاح العبارة.

وفي كلام اللُّوْرَقِيّ نظرٌ؛ لأنّ الجُزولي فرّق بين الوضع والقرينة، فجعل الأمر دالًا على المستقبل بالوضع، بينما جعل المضارع مُبهمًا، تتضح دلالته بالقرينة، فقال:"والمبهمُ بالوضعِ له قرينتان تصرفانِ معناه إلى المضيِّ ... وقرائن تُخلِّصُه للاستقبال"[٤].

فالأمر لا تغيّره القرائن عمّا وُضِع له؛ لأنّه وُضِع للمستقبل، أمّا المضارع فلم يوضع للمستقبل، وإنما الاستقبال عَرض له من القرينة، فثمت فرّق بينهما، لذا فاقتراح اللُّوْرَقِيّ حصر عدم الصرف على الأمر دون المضارع غير سائغ.

ولما كان مُراد الجُزولي واضحًا لم يتعرض الشَّلوبين[٥]، والأُبَّذيّ[٦]، والعطار[٧]

(١) الجزولي، "المقدمة الجزولية". ص٣٣.

(٢) ينظر: ابن الأثير، "البديع في علم العربية".١ :٣٢؛ وأبو حيان، "التذييل والتكميل".١ :٨١ ـ ٨٦.

(٣) اللورقي، "المباحث الكاملية".١: ١٣٣.

(٤) الجزولي، "المقدمة الجزولية". ص٣٣.

(٥) ينظر: الشلوبين، "شرح المقدمة الجُزولية الكبير".٢ :٤٥٧؛ و"الشرح الصغير". ص٦٥.

(٦)الأبذي، "شرح الجزولية". (تحقيق: سعد الغامدي) ص٢٥١.

(٧) ينظر: العطار، "المشكاة والنبراس". ص ١٩٨، ١٩٩.

لعبارته بشيء مما ذكره اللُّوْرَقِيّ.

وأما احتجاج اللُّوْرَقِيّ بأن من النحويين من يرى أن المضارع مشترك بين الحال والاستقبال لكون دلالته عليهما لا تحتاج إلى قرينة، فذكر الإربلي أنه لا يحتاج في دلالته على الحال إلى قرينة، ولكنه لا يدل على الاستقبال إلا بقرينة، ويقال: إنه مشترك بين الحال والاستقبال لا على أنه موضوع لهما، ولا لأحدهما، بل هو اشتراك في دلالته اللفظية(١).

وكلام أكثر النحاة القائلين بدلالة المضارع على الاشتراك(٢)على أن المستقبل لفظًا ومعنى قاصر على فعل الأمر، وأن دلالة المضارع على الاستقبال تحتاج إلى قرينة، وأنها فرعية بخلاف دلالته على الحال فإنها أصلية، وتقسيم الجُزولي للفعل يدل على أنه لا يرى دلالة المضارع على الاستقبال، فهو لا يقول بالاشتراك حتى نطالبه بتخصيص عدم الزوال عن الوضع بالأمر.

الإصلاح السابع: وصف المقصور بالمتمكن

قال الجُزولي في حديثه عن المثنى: "المثنى: إما صحيحٌ... وإما مُعتلٌ وهو ضربان: منقوصٌ ومقصور... **والمقصورُ ما في آخره ألفٌ**"(٣).

(١) ينظر: الإربلي، "المنهاج الجلي". (تحقيق: عبدالرحمن الخضيري)، ص٢٦٢ ،٢٦٣.

(٢) ينظر: ابن السراج، "الأصول في النحو". تحقيق: عبد الحسين الفتلي. (ط٣، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٦م)،١: ٣٩؛ والرماني،"شرح كتاب سيبويه". تحقيق: شريف النجار، (ط١، القاهرة: دار السلام ،٢٠٢١م)،١ :٦٢، ٦٣؛ وابن الأثير، "البديع في علم العربية".١: ٣٢،٣٣؛ والرضي،"شرح الرضي على الكافية". تحقيق: يوسف حسن عمر، (ط٢، بنغازي: جامعة قاريونس، ١٩٩٦م)،٤: ١٦؛ وابن القواس،" شرح ألفية ابن معطي".١ :٣٠٦، ٣٠٧؛ وأبو حيان،" التذييل والتكميل".١: ٧٩، ٨٠، ٨٥، ٨٦.

(٣) الجزولي، "المقدمة الجزولية". ص٤٦.

فلم يقيد المقصور بكونه متمكنًا.

فقال اللُّوْرَقِيّ:"هذا يحتاج ـ أيضًا ـ إلى زيادةِ قيدٍ حتى لا يدخلَ نحو: (أنتما) و(هُما)؛ فإنَّ في آخره ألفًا، وليس بمقصور، فالأولى أن يُقال: كلُّ اسمٍ مُتمكنٍ آخره ألفٌ "[١].

فيرى اللُّوْرَقِيّ أن العبارة تحتاج إلى إصلاح بذكر القيد؛ لئلا تشمل ما ليس مقصورًا.

وفي كلام اللُّوْرَقِيّ نظرٌ؛ لأنَّ كلام الجُزولي عن التثنية، والتثنية لا تكون إلا للمتمكن[٢]،فلا حاجة لتقييد الاسم بكونه متمكنًا، ولذلك لم يذكر شُرَّاح الجزولية ما ذكره اللُّوْرَقِيّ[٣].

وهذا الذي فعله الجُزولي هو صنيع غيره من النحاة[٤].

ولم يذكر القيد جماعة من النحاة[٥]مع أنهم لا يتحدثون عن التثنية، فألا يذكر

(١) اللورقي، "المباحث الكاملية".١ :٢٢١.

(٢) ينظر: أبو حيان،" التذييل والتكميل". ١ :٢٢٤.

(٣) ينظر: الشلوبين، "شرح المقدمة الجُزولية الكبير".٢ :٥٣٩ـ ٥٤٢؛ و"الشرح الصغير". ص٨٨ ،٨٩؛ والأبذي، "شرح الجزولية". ص٤٠٠ ـ ٤٠٢، والإربلي، "المنهاج الجلي". (تحقيق: الخضيري)، ص٣٣٩-٣٤٠؛ والعطار، "والمشكاة والنبراس". ص٣١٦ ـ ٣١٨.

(٤) ينظر: ابن يعيش،"شرح المفصل".٣ :١٩٦.

(٥) ينظر: ابن جني،"اللمع في العربية". تحقيق: فائز فارس (ط١، الكويت، دار الكتب الثقافية،١٩٧٢م)، ص ١٦؛ وابن ولاد،"المقصور والممدود". تحقيق: إبراهيم محمد عبد الله، (ط١، دمشق: مجمع اللغة العربية، ٢٠٠٧م)، ص٣٧٦؛ والصيمري،"التبصرة والتذكرة".٦٠٨/٢؛ والعكبري،"اللباب في علل البناء والإعراب".١ :٨٣، ٨٤؛ وابن يعيش،"شرح المفصل".١ :١٦٢؛ والرضي،"شرح الرضي على الكافية".٣ :٣٥٣.

مع الحديث عن التثنية أولى؛ لأنَّها قرينة على أن الذي يثنى إنما هو المتمكن.

وقد أطلق سيبويه[١]، وغيره[٢] في حديثهم عن المقصور، فلم يقيدوه بكونه متمكنًا، غير أنهم ذكروا أن ألفه لا يلحقها إعراب، فعُلم بذلك أنه مُعرب، فكذلك قيّد التثنية يجعل المراد بالمقصور عند الجُزولي هو المعرب المتمكن.

وقد أطلق بعض النحاة المقصور على غير المعرب تسامحًا[٣]، كما أطلق بعضهم على آخره حرف إعراب مجازًا[٤]، فالشمول فيما ذكر الجُزولي أسهل من ذلك، وقرينة التثنية جلّت مراده بالمقصور.

الإصلاح الثامن: حذف علامتي التثنية والجمع من الفعل بين الفصيح والأفصح

قال الجزولي في حديثه عن حذف علامتي التثنية والجمع: "وعلامة التثنية وعلامة الجمع يجوز إثباتُهما، **وحذفُهُما أفصح**"[٥].

فجعل الحذف أفصح.

فقال اللُّورَقِيّ:"وقد كان حقه أن يقول: وحذفها فصيح، لا أفصح؛ فإنه قد يُوهم أن إثباتها فصيح أيضًا، وليس كذلك؛ فإن الفصيح ما كثر في كلامهم، وهذه

(١) ينظر: سيبويه، "الكتاب".٣ :٥٣٦.

(٢) ينظر: المبرد، "المقتضب".١ :٣٩٣؛ والسيرافي،"شرح كتاب سيبويه".٢٧٠،٢٦٩:٤؛ والزجاجي،" الجمل في النحو". تحقيق: علي توفيق الحمد، (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة: دار الأمل، ١٩٨٤م). ص٢٨٣.

(٣) ينظر: الفاكهي،"شرح كتاب الحدود في النحو". تحقيق: المتولي رمضان الدميري، (ط١، القاهرة: دار التضامن، ١٤٠٨هـ). ص١١٩.

(٤) ينظر: ابن الخباز، "توجيه اللمع". تحقيق: فايز زكي ذياب، (ط١، مصر: دار السلام، ٢٠٠٧م). ص٧٤.

(٥) الجزولي، "المقدمة الجزولية ". ص٥٠.

اللغة قليلة جدًا... وأنكر سيبويه ورود هذه اللغة في القرآن، وأوّل قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾(سورة الأنبياء ، الآية: ٣)"[١].

فجعل التعبير بالفصيح أحق من التعبير بالأفصح للعلة التي ذكرها.

وفي إصلاح اللُّورَقِيّ نظرٌ؛ لأنَّ قلّة اللغة مقارنة باللغة الأكثر لا تعني عدم فصاحتها، وقد صرح بعض النحاة بكثرة الوارد منها، وبأنها لغة فاشية[٢]، وصحح بعضهم أنها لغة حسنة[٣].

وما استند إليه اللُّورَقِيّ من أن سيبويه أنكر هذه اللغة في القرآن فيه نظرٌ؛ لأنّ الذي صرح به سيبويه هو قلتها، لا عدم فصاحتها[٤]، وهو ما صرح به بعض النحاة[٥]، وصرح بعضهم بضعفها[٦]، وصرح بعضهم بعدم اختيارها[٧]، أو بشهرة ما يقابلها[٨]، وكل ذلك لا يعني عدم فصاحتها. أما ما ذكره اللُّورَقِيّ من تأويل الآيات ففيه نظرٌ؛ لأنَّ سيبويه جعل (الذين) في قول الله تعالى: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ بدلًا، وجعل الواو في(أسروا) ضميرًا، وهذا أحد وجهي إعرابه لما لحق الفعل[٩]، وبه

(١) اللورقي، "المباحث الكاملية".١ :٢٤٤.

(٢) ينظر: ابن يعيش، "شرح المفصل". ٢: ٢٩٦؛ وأبو حيان، "الارتشاف".٢: ٧٣٩.

(٣) ينظر: أبو حيان، "البحر المحيط"، ٦: ٢٧٥.

(٤) ينظر: سيبويه، "الكتاب". ٢ :٤٠.

(٥) ينظر: الشاطبي، "المقاصد الشافية"،٢: ٥٥٦.

(٦) ينظر: ابن عصفور، "شرح الجمل"،١: ١٦٧؛ والشاطبي، "المقاصد الشافية".٢ :٥٥٦.

(٧) ينظر: السيرافي، "شرح كتاب سيبويه،". ٢: ٣٦٧.

(٨) ينظر: ابن مالك، "شرح التسهيل"،٢: ١١٦؛ وأبو حيان،" التذييل والتكميل". ٦ :٢٠٣-٢٠٤.

(٩) ينظر: سيبويه، "الكتاب".١ :١٩، ٧٨؛ والسيرافي، "شرح كتاب سيبويه".١: ٤٩.

قال السيرافي[١] في الآية، فحمل الآية على اللغة، وقد حملها على اللغة بعض النحويين، ونقل عن بعضهم، وهو ظاهر صنيع بعضهم[٢].

ولا ينتقص من فصاحة لغة تكلم بها النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ كما ذكر ابن مالك[٣].

الإصلاح التاسع: صلة "أيّ" جملة لا مفرد

قال الجُزولي في حديثه عن الموصولات "أيّ: تكونُ مَوصُولةً ... وإذا كان موصُولًا لم يكرهُوا **أن يجيء موصُولًا بأحد جُزأي الجُملة الابتدائية** في حالِ السّعةِ "[٤].

فذكر أنه يكتفى في صلة (أيّ) بأحد جزأي جملة الصلة إذا كانت اسمية.

فقال اللُّوْرَقِيّ:"أجودُ من هذهِ العبارةِ أن يقول: وإذا كان موصولًا جازَ حذفُ شطر الجملة الاسمية من صلتها؛ لأنَّ عبارته تُوهم أنّها موصولةٌ بالمفردِ"[٥].

(١) ينظر: السيرافي،" شرح كتاب سيبويه".٢ :٣٧١.

(٢) ينظر: الصيمري، "التبصرة والتذكرة".١: ١٠٨؛ والباقولي، "شرح اللمع".١ :٣١٨؛ وابن الأثير، "البديع في علم العربية". ١: ١٠٨. ونفاها النحاس والرماني محتجين بأنّها لغة ضعيفة في القياس، فلا يحمل القرآن عليها، وضعفها أبو البركات الأنباري محتجًا بأنها لغة غير فصيحة، ولعل هذا ونحوه هو ما جعل اللورقي ينفي فصاحتها. ينظر: النحاس، "القطع والائتناف". تحقيق: عبد الرحمن المطرودي، (ط١، الرياض: دار عالم الكتب، ١٩٩٢م). ص١٧٢؛ والرماني،" شرح كتاب سيبويه"،٢ :٧٨٠؛ وأبو البركات الأنباري. "البيان في غريب إعراب القرآن". تحقيق: طه عبد الحميد طه، (ط١، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠م)، ١: ٣٠٢.

(٣) ينظر: ابن مالك، "شرح التسهيل".٢: ١١٦

(٤) الجزولي، "المقدمة الجزولية". ص٥٣.

(٥) اللورقي، "المباحث الكاملية".١ :٢٦٩.

فعبارة الجزولي عند اللُّوَرَقِيّ موهمة؛ لإنه ذكر أن(أيّ) يكون موصولًا بأحد جزأي الجملة الاسمية، وهو مفرد لا جملة، لذا اقترح إصلاح العبارة.

وفي كلام اللُّوَرَقِيّ نظرٌ؛ لأنّ كلام الجُزولي لا يوهم ما ذكره اللُّوَرَقِيّ؛ لأنّ الصلة هي الجملة كلّها لا أحد جُزأيها، ومعلوم أن حذف أحد جُزأي الجملة لا يجعل الباقي صلة وحده، بل حُذِف شطر صلتها وبقي شطر(١).

وقد صرح سيبويه(٢)، وغيره(٣) بتقدير المحذوف المبتدأ، فالجُزولي يقصد أن ما يبقى بعد الحذف هو أحد جزأي الجملة، وهذا واضح.

ولوضوح كلام الجُزولي لم ينتقده الشَّلوبين(٤)،وكذا فعل الأُبَّذيّ(٥)إلا أنه طالب الجُزولي بأن يذكر أن الجزء الواقع صلة هو الملفوظ لا المقدر، وهذا يعني وضوح كلام الجُزولي عنده، وقد صرح الإربلي بالجزء المقدر(٦)، مما يدل على وضوح مراد الجُزولي عنده، وعلى أن كلامه لا يحتمل ما ذكره اللُّوَرَقِيّ، وظاهر كلام العطار يفيد أنه فهم

(١) ينظر: الصيمري، "التبصرة والتذكرة".١ :٥٢٢، ٥٢٣؛ وابن الحاجب، "شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب".١ :٢٧٤؛ وابن القواس،"شرح ألفية ابن معط".٢ :٦٩٧، ٦٩٨؛ وابن مالك،"شرح الكافية الشافية".١ :٢٨٥، ٢٨٦؛ والشاطبي،"المقاصد الشافية".١ :٥٠٦، ٣ :٩٢.

(٢) ينظر: سيبويه،"الكتاب".٢ :٤٠٠.

(٣) ينظر: ابن السراج، "الأصول".٢ :٣٢٣؛ والسيرافي،"شرح كتاب سيبويه". ٣ :١٦٩؛ وأبو البركات الأنباري، "أسرار العربية". ص٢٦٥؛ وابن عصفور،"شرح جمل الزجاجي".١ :١٨٣؛ وأبو حيان،"التذييل والتكميل".٣ :٨٦.

(٤) ينظر: الشلوبين، "شرح المقدمة الجُزولية الكبير".٢ :٦٠٨- ٦٠٩؛ و"الشرح الصغير للمقدمة الجُزولية"، ص١٠٨؛ "أمثلة الجزولية ". ص٢٠٩.

(٥) ينظر: الأبذي، "شرح الجزولية". ص ٤٨٠.

(٦) ينظر: الإربلي، "المنهاج الجلي"، (تحقيق: الخضيري). ص ٤٠١، ٤٠٢.

من كلام الجزولي تقدير الجزء الآخر(١)، وقد صرح الشَّلوبين في التوطئة بحذف أحد الجزأين، والتوطئة شرح للجزولية(٢).

فليس تعبير الجُزولي بالوصل بأحد جُزأي الجملة بموهمٍ، لاسيما إذا قارناه بتعبير نحوي كالعكبري حيث ذكر أنها توصل بالمفرد(٣).

فقول الجُزولي:"أحد جزأي الجملة الابتدائية" قاطع بإرادته الجملة لا المفرد.

الإصلاح العاشر: تقييد مسافة المعدود بالشائعة

قال الجُزولي في حديثه عن ظرف المكان: "ظرفُ المكان: مبهمٌ، ومختصٌ، ومعدودٌ... والمعدودُ ما له مقدارٌ **معلومٌ من المسافةِ**"(٤).

فلم يقيد المسافة بكونها شائعة.

فقال اللُّوْرَقِيّ:"ولو قال: من المسافةِ الشائعةِ، كان أجود؛ لأنَّ المختص ـ أيضًا ـ له مقدارٌ معلومٌ من المسافةِ، لكنها غير شائعة في البقاعِ، بل لابد أن تكون في بقعةِ مخصوصة"(٥).

فتقييد مسافة المعدود ـ كالفرسخ ـ بالشائعة ـ عند اللُّوْرَقِيّ ـ تميزها عن مسافة المختص كالدار والمسجد.

وفي إصلاح اللُّوْرَقِيّ نظرٌ؛ لأنَّ الجُزولي قصد معرفة القدر لا معرفة الموضع، فالشيوع الذي يطالب بذكره اللُّوْرَقِيّ هو ما يُفرّق به بين المختص والمعدود، فهو

(١) ينظر: العطار، "المشكاة والنبراس". ص٤١٣.
(٢) ينظر: الشلوبين، "التوطئة". ص١٧٤.
(٣) ينظر: العكبري، "اللباب في علل البناء والإعراب".٢: ١٢٣.
(٤) الجزولي، "المقدمة الجزولية". ص٨٧.
(٥) اللورقي، "المباحث الكاملية".١: ٤٤١.

معلوم المقدار مجهول الصورة كما يُفهم من كلام سيبويه[١].

وهو صريح كلام ابن السراج[٢]، وهو قول بعض النحويين[٣]، واختاره بعض المتأخرين[٤].

والجُزولي لم يتطرق إلى الموضع حتى تصح مطالبة اللُّوْرَقِيّ له بزيادة الوصف بـ(الشائعة)، ولعل الجُزولي لا يراه مبهمًا أصلًا، ومما يرجح ذلك أن الشَّلوبين يراه مختصًا لا مبهمًا[٥]؛ لأنَّه

معلوم المقدار؛ لأنَّ له نهاية معروفة، وحدودًا محصورة، فهو مقدار معلوم من المسافة[٦].

وإن كان هذا مذهبه فهو ليس بدعًا في ذلك؛ فلم يعدّه ابن جني من المبهم[٧]، وهو ظاهر كلام المبرد[٨].

---

(١) ينظر: سيبويه، "الكتاب".١: ٣٦؛ والسيرافي، "شرح كتاب سيبويه".١: ٢٧٣؛ والرماني،"شرح كتاب سيبويه".١: ١٢٧؛ وأبو حيان، "التذييل والتكميل". ٨: ٢٧.

(٢) ينظر: ابن السراج، "الأصول في النحو".١: ١٩٩.

(٣) ينظر: ابن أبي الربيع، "البسيط في شرح جمل الزجاجي". تحقيق: عياد الثبيتي، (ط١، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٦م).١: ٤٩٥؛ وابن القواس، "شرح ألفية ابن معط".٢: ٥٤٥، ٥٤٦.

(٤) ينظر: ناظر الجيش، "تمهيد القواعد".٤: ١٩٩٤.

(٥) ينظر: الشلوبين، "حواشي المفصل". تحقيق: حماد الثمالي، (رسالة ماجتسير، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٩٨٢م). ص١٨٤؛ "وأمثلة الجزولية". ص٢٦٦؛ وأبو حيان، "التذييل والتكميل". ٨: ٢٦.

(٦) ينظر: أبو حيان، "التذييل والتكميل".٨:٢٦.

(٧) ينظر: ابن جني، "اللمع". ص٥٦.

(٨) ينظر: المبرد، "المقتضب".٤: ٣٣٣.

وقد عرّف ابن عصفور المعدود بنفس تعريف الجُزولي في شرح الجمل[١]، ونقل عنه تصحيح كونه مبهمًا[٢].

وعبر ابن خروف عن المؤقتة ـ التي عبر عنها الجُزولي بالمعدود ـ بأنها ماكانت معلومة المقادير، ولم يذكر شيوع المسافة[٣]، فصنيعه هو نفس صنيع الجُزولي.

ومذهب الفارسي[٤]، ونُقِل تصحيحه عن بعض النحويين كونه مُبهمًا؛ لأنَّ تحديده على جهة التقريب[٥]، وممن عدّه مبهمًا ابن مالك[٦]، ونسب ابن الفخار القول بإبهامه إلى حُذاق النحويين[٧]، وصحح أبو حيان كونه شبيهًا بالمبهم[٨]، وذلك بعدما ساق كلام سيبويه.

واقترح العطار إصلاحًا فيه تكلف؛ حيث طالب الجُزولي بزيادة قيد، وهو:"بحسب اسمه"[٩]، وهو ما ذهب إليه ابن الحاجب لإدخال المعدود في المبهم،

(١) ينظر: ابن عصفور، "شرح جمل الزجاجي".١: ٣٢٧.

(٢) ينظر: ناظر الجيش، "تمهيد القواعد". ٤ :١٩٩٤.

(٣) ينظر: ابن خروف، "شرح الجمل".١: ٣٧٦.

(٤) ينظر: الفارسي، "المسائل المنثورة". تحقيق: شريف النجار، (ط١، عمان: دار عمار،٢٠٠٣م). ص٢٢؛ وأبو حيان، "التذييل والتكميل".٨: ٢٧.

(٥) ينظر: أبو حيان، "التذييل والتكميل".٨: ٢٧.

(٦) ينظر: ابن مالك، "ألفية ابن مالك في النحو والتصريف". تحقيق: سليمان العيوني، (ط١، الرياض، دار المنهاج، ١٤٢٨هـ). ص١٠٨؛ والشاطبي، "المقاصد الشافية".٣: ٢٩٥ ـ ٢٩٨.

(٧) ينظر: ابن الفخار، "شرح الجمل". تحقيق: حماد الثمالي، (رسالة دكتوراه، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤٠٩هـ).١: ٢٤١.

(٨) ينظر: أبو حيان، "التذييل والتكميل". ٨ :٢٧.

(٩) ينظر: العطار، "المشكاة والنبراس". ص٦٩٠.

وذلك حين حد المبهم بما ثبت له اسمه بسبب أمرٍ غير داخلٍ في مسماه[١]، وانتقده الرضي بأن فيه تكلفًا[٢].

فثمت فريق يراه غير مبهم مطلقًا، وآخر يراه محدد المقدار مجهول الصورة، وهو قول سيبويه ومن وافقه، وثالث يراه مبهمًا.

وتقسيم الجُزولي يجعله موافقًا لقول سيبويه؛ لأنَّه لم يجعله مختصًا، ولا مبهمًا، وعليه فلا حاجة لإصلاح اللُّوَرَقِيّ؛ لأنَّ الشيوع مفهوم من التقسيم.

الإصلاح الحادي عشر: توسط خبر (كان)

قال الجُزولي في حديثه عن(إن) وأخواتها:"**ولا يجوزُ تقديمُ الخبرِ عليها**، ولا توسّطه، **بخلافِ (كان)إلى (صار)**، إلا أن يكونَ ظرفًا"[٣].

فخبر(إن)وأخواتها لا يتقدم ـ عند الجزولي ـ عليها ولا على اسمها إلا إذا كان ظرفًا، بخلاف خبر قسم(كان) إلى(صار)[٤] فإنه يجوز أن يتقدم وإن لم يكن ظرفًا.

فقال اللُّوَرَقِيّ:"قوله: بخلاف(كان)إلى(صار) ينبغي أن يعود إلى تقديم الخبر؛ لأنَّ التوسط يجوز في كلّها، فلا معنى لقوله:(إلى صار)، إلا أن يريد المجموع، أعني

(١) ينظر: ابن الحاجب، "الكافية في علم النحو". تحقيق: صالح الشاعر، (ط١، القاهرة: مكتبة الآداب ،٢٠١٠م). ص٢٣؛ وهو ظاهر كلامه في الأمالي.٢: ٨٥٠، و"شرح المقدمة الكافية".٤٨٦،٤٨٥:١.

(٢) ينظر: الرضي، "شرح الكافية".١: ٤٨٩.

(٣) الجزولي، "المقدمة الجزولية". ص١١١.

(٤) قسم الجزولي(كان)وأخواتها أقسامًا، جعل من بينها قسمًا شمل :(كان وأمسى وأصبح وأضحى وظل وبات وصار)، ثم ذكر أن قسم(كان) يجوز تقدم الخبر على العامل إن لم يكن استفهامًا، وأنَّه يجوز توسط الخبر مع(كان) وجميع أخواتها. ينظر: الجزولي، "المقدمة الجزولية". ص١٠٢ ،١٠٥، ١٠٦.

التقدم والتوسط؛ فإن هذا المجموع لا يكون إلا في(كان)إلى(صار)، والأجود أن يقول: ولا يتقدم الخبر فيها، بخلاف (كان)إلى(صار)، ولا يتوسط بخلاف(كان) وأخواتها مطلقًا"[(١)].

فعبارة الجزولي ـ في نظر اللُّوْرَقِيّ ـ تحتاج إلى تحرير؛ لأنَّه خلط بين جواز تقديم الخبر على العامل، وهذا خاص بقسم (كان)، وبين توسط الخبر، وهذا عام في كل أفعال الباب، لذا اقترح اللُّوْرَقِيّ إصلاح العبارة.

وفي كلام اللُّوْرَقِيّ نظرٌ؛ لأنَّ عبارة الجُزولي لا تحتاج إلى إصلاح؛ لأنَّه أراد أن خبر(إن) وأخواتها لا يتقدم عليها ولا يتوسط بينها وبين اسمها، فهو حكم ذو وجهين، والذي يخالف هذا الحكم في وجهيه هو قسم (كان) إلى(صار)؛ لأنَّه يجوز معه الوجهان، التقدم والتوسط، والوجهان لا يتحققان مع باقي أخوات(كان)، بل يتحقق وجه واحد، وكان يكفي اللُّوْرَقِيّ ما ذكره من أن الجزولي يريد المجموع.

وأما ما اقترحه وجعله الأجود ففيه نظر أيضًا؛ لأنَّ ما عدا قسم(كان)إلى(صار)قد يمنع مانع من توسط الخبر كأن يكون محصورًا، أو كأن يكون واجب التقديم لكونه استفهامًا، أوغير ذلك مما يجب فيه تقديم الخبر[(٢)]، فلا يصلح أن يكون مقابلًا لحكم(إن)وأخواتها؛ لأنَّ امتناع التوسط قائم ما لم يكن الخبر ظرفًا[(٣)].

(١) اللورقي، "المباحث الكاملية".١: ٥١٨.

(٢) ينظر: الشلوبين، "شرح المقدمة الجزولية الكبير".٢: ٧٧٤،٧٧٥؛ و"التوطئة"، ص٢٢٩؛ وابن عصفور،" المقرب".١: ٩٦؛ وابن مالك، "شرح الكافية الشافية".١: ٤٧٢.

(٣) ينظر: الجرجاني، "المقتصد في شرح الإيضاح".١: ٤٤٦، ٤٤٧؛ وابن يعيش، "شرح المفصل".١: ٢٥٥، ٢٥٦؛ وابن خروف، "شرح جمل".١: ٤٥٣؛ وابن عصفور، "المقرب".١: ١٠٧.

وقد نقل اللُّوْرَقِيّ نفسه[١]عن بعض المتأخرين[٢]عدم جواز توسط خبر(ما دام)، كما أن توسيط خبر(ليس)مختلف فيه[٣]،وهذا يعني أنه والحالة هذه لا يصلح أن يكون حكمه مقابلًا لحكم خبر(إن)، وهذا يكشف دقة عبارة الجُزولي ومتانتها، وعدم احتياجها إلى إصلاح.

وقد خلت النسخة التي اعتمد عليها باقي الشُرَّاح من قول الجُزولي:"إلى(صار)"، لذا لم يتعرضوا لما تعرض له اللُّوْرَقِيّ[٤].

الإصلاح الثاني عشر: العطف على موضع(إنَّ) وأخواتها بعد الخبر

قال الجُزولي ـ في حديثه عن(إنّ)وأخواتها ـ:"وكُلّها **لايُعطفُ على مَوضعِها**، ولا على مَوضعِها مع اسمها، سوى(إنّ) و(لكنّ)"[٥].

فمعنى كلامه أنه يعطف على موضع (إنّ)و(لكنّ).

فقال اللُّوْرَقِيّ:"قوله: لايُعطف على موضعها، يُوهم أن لها موضعًا من الإعراب، وليس كذا؛ لأنَّها حرفٌ، والحرفُ لا يُحكم عليه بالإعراب أصلًا، إنما يُحكم على موضعِ المبني وحده، أو على موضعِ الاسم مع عامله، فالصحيح من العبارات أن يقول: لايُعطفُ على موضعِها مع اسمها"[٦].

---

(١) ينظر: اللورقي، "المباحث الكاملية".١: ٥٠٤.

(٢) ينظر: ناظر الجيش، "تمهيد القواعد".٣: ١١١١؛ والشاطبي، "المقاصد الشافية".٢: ١٥٧.

(٣) ينظر: ناظر الجيش، "تمهيد القواعد".٣: ١١١٢.

(٤) ينظر: الشلوبين، "شرح المقدمة الجُزولية الكبير".٢: ٧٨٥؛ و"الشرح الصغير". ص١٩٦؛ و"أمثلة الجزولية ". ص٣٠١؛ والأبذي، "شرح الجزولية". (تحقيق: سعد الغامدي) ص٩٩٧؛ والإربلي،"المنهاج الجلي". (تحقيق: الخضيري) ص٧٥٠.

(٥) الجزولي، "المقدمة الجزولية". ص١١٢.

(٦) اللورقي، "المباحث الكاملية".١: ٥٢٤.

فتعبير الجُزولي بالعطف على موضعها غير مرضي عند اللُّوْرَقِيّ للعلة التي ذكرها، لذا اقترح الإصلاح المذكور.

وفي إصلاح اللُّوْرَقِيّ نظرٌ؛ لأنَّ عبارة الجُزولي تحتمل أنه أراد موضعها قبل دخولها، على تقدير سقوطها، وارتفاع ما بعدها؛ لأنَّ موضعها الابتداء، وهذا ما رآه ابن يعيش في محل(إنّ)و (لكنّ)، وجعله أولى من التعبير بمحلها مع ماعملت فيه؛ لأنَّ مجموعهما لا موضع له من الإعراب(١).

ولما قال الجزولي:" وتنفرد (إنّ) و(لكنّ) بالعطف على موضعها مع الاسم بعد الخبر على رأي"(٢).

قال الشَّلوبين:"قال قائل(٣):كان أجودُ من هذه العبارة أن يقول: وتنفرد(إنَّ)و(لكنَّ) بالعطف على موضع(إنَّ)دون اسمها...وقد رأيت في بعض النسخ نصًا يوافق ما استجاده هذا القائل: وقد تنفرد(إنّ)و(لكنّ) بالعطف على موضعها، وعلى موضعها مع الاسم بعد الخبر"(٤).

وهذا يدل على أنه لا يرى بأسًا من التعبير بالعطف على موضعها، لاسيما وأنه ذكر أن هذا العطف عطف على موضع(إنّ)(٥)؛لأنَّه يُقدر فيها الابتداء، فكلامه وكلام ابن يعيش واحد.

وممن قال بالعطف على موضع(إنّ)و(لكنّ) ابن الوراق(٦)، وعلل ذلك بأنّهما لا

(١) ينظر: ابن يعيش، "شرح المفصل".٤: ٤٤٠، ٤٤٢، ٥٤١،٥٤٠.

(٢) الجزولي، "المقدمة الجزولية". ص١١٢، ١١٣.

(٣) يقصد نفسه. ينظر: "الشرح الصغير للمقدمة الجُزولية". ص١٩٩.

(٤) ينظر: الشلوبين، "شرح المقدمة الجُزولية الكبير".٢: ٧٨٩.

(٥) ينظر: الشلوبين، "شرح المقدمة الجُزولية الكبير".٢: ٧٩٠.

(٦) ينظر: ابن الوراق، "علل النحو". تحقيق: محمود الدرويش (ط١، الرياض: مكتبة الرشد، =

يُغيران معنى الابتداء، بخلاف باقي الأحرف.

نعم جمهور النحاة يعبرون إما بالعطف على موضعها مع الاسم، وهذا ما صحح اللُّوْرَقِيّ التعبير به، وإما بالعطف على موضع الاسم، على خلاف في ذلك[١]، ولكن عبارة الجُزولي ـ على ما ذكر ابن يعيش، ومع استحسانها من الشَّلوبين ـ عبارة مقبولة لا بأس بها، لا سيما وابن يعيش ممن يتكأ على كلامه، والشلوبين ممن يعتبر استحسانه.

وقد وقع في كلام الشاطبي العطف على موضع(إنّ)[٢]، مع أنه ذكر بعد ذلك أنه يريد بالموضع ما اختلف فيه الجمهور[٣].

ويرى الباحث أن كلام سيبويه يحتمل العطف على محل(إنّ)؛ لأنّه عنون الباب بقوله:"هذا باب ما يكون محمولًا على(إنَّ)"[٤]، فلم يقل على اسمها، ولا عليها مع اسمها.

والعطف على موضع(إنَّ)قال به المبرد[٥]، وهو ظاهر كلام ابن السراج[٦]، وبه

=

١٩٩٩م) ص٢٤٠، ٢٤١.

(١) ينظر: الجرجاني، "المقتصد في شرح الإيضاح".١: ٤٤٨، ٤٤٩؛ وابن خروف، "شرح جمل الزجاجي". ١: ٤٥٩؛ وابن الحاجب، "شرح المقدمة الكافية".٣: ٩٦٧؛ وأبوحيان،"التذييل والتكميل".٥: ١٨٤-١٨٦.

(٢) ينظر: الشاطبي، "المقاصد الشافية".٢: ٣٦٥.

(٣) ينظر: المرجع السابق.٢: ٣٦٦.

(٤) سيبويه، "الكتاب".٢: ١٤٤، وينظر:٢: ١٤٦.

(٥) ينظر: المبرد، "المقتضب".٤:١١١.

(٦) ينظر: ابن السراج، "الأصول".١: ٢٥٠.

قال الزجاجي[١]، والرماني[٢]، وابن الحاجب[٣].

وقد قال جماعة من النحاة[٤] بالعطف على موضع الحرف(أنَّ) في قوله ـ تعالى ـ : ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾(سورة التوبة، الآية: ٣) [٥].

وهذا ظاهر كلام سيبويه[٦]، وجزم السيرافي أنه رأيه[٧]، مما يدل على جواز العطف على موضع الحرف.

الإصلاح الثالث عشر: دلالة (مِن) على استغراق الجنس أو توكيده

قال الجُزولي في حديثه عن حرف الجر(مِنْ): "وتُزاد **لاستغراق الجنس**"[٨].

فـ(من)عند الجُزولي تكون زائدة إذا دلت على معنى واحد هو استغراق الجنس.

فقال اللُّوْرَقِيّ:"والأجودُ أن يقول: لاستغراق الجنس أو تأكيده؛ فإن قولك:

---

(١) ينظر: الزجاجي، "الجمل في النحو". تحقيق: علي الحمد (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٤م) ص٥٥.

(٢) ينظر: الرماني، "شرح كتاب سيبويه".٣: ١١٠٥.

(٣) ينظر: ابن الحاجب، "أمالي ابن الحاجب".١: ١٥٩، ١٨٢.

(٤) ينظر: المبرد، "المقتضب".٤ :١١٢؛ والزجاجي، "الجمل في النحو". ص٥٦،٥٥، والرماني، "شرح كتاب سيبويه".٣ :١١٠٥.

(٥) وهي في الكتاب بكسر همزة(إن)، وهي قراءة شاذة، وهي قراءة الحسن والأعرج. ينظر: ابن عطية، "المحرر الوجيز". تحقيق: عبد السلام محمد (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٣ م) ،٣ :٨. وعدّه السيرافي وهمًا من سيبويه ومن استشهد بالآية من النحويين؛ لأنَّها في القرآن بفتح الهمزة. ينظر: السيرافي، "شرح كتاب سيبويه".٢ :٤٧٣.

(٦) ينظر: سيبويه، "الكتاب".٢ :١٤٤؛ وابن الأثير، "البديع في علم العربية".٥٤٨،٥٤٧:١.

(٧) ينظر: السيرافي، "شرح كتاب سيبويه". ٢: ٤٧٣.

(٨) الجزولي، "المقدمة الجزولية". ص١٢٤.

ماقام مِنْ أحدٍ، وهل قام مِن أحدٍ ؟، وما ضربت من أحدٍ، وهل ضربت مِن أحدٍ؟، وما في الدار من أحدٍ، كل هذه لتأكيد الجنس، فلا تتحقق زيادتها إلا إذا كان الاسم الذي دخلت عليه عامًا مستغرقًا، مثل(أحد)في أمثلتنا.

أما إذا قلت: ما جاءني مِن رجلٍ، فليست هنا زائدة، بل هي لاستغراق الجنس، حتى لو حُذفت لم يُفهم منه إلا نفي رجلٍ واحد فقط، وبدخولها يُفهم العموم والاستغراق، إلا أن يقال بقول الفقهاء: أن النكرة في سياق النفي تعم"(١).

فـ(من)عند اللُّوْرَقِيّ تدل على أحد معنيين، إما للاستغراق، أو تأكيد الاستغراق، فإن دلّت على الاستغراق فليست زائدة، وإن دلّت على تأكيد الاستغراق فهي زائدة لتوكيده، ومدخولها هو الذي يحدد أحد معنييها، لذا اقترح إصلاح العبارة.

واللُّوْرَقِيّ متأثر فيما ذهب إليه بكلام الشَّلوبين(٢)، إلا أن الشَّلوبين جعل الدلالة على هذين المعنيين تفسيرًا لعبارة الجزولي، بينما جعلها اللُّوْرَقِيّ إصلاحًا.

وإصلاح اللُّوْرَقِيّ إصلاح صحيح؛ لأنَّ سيبويه فرّق بين المعنيين اللذين ذكرهما اللُّوْرَقِيّ؛ فنصّ على أنَّها تدخل للدلالة على التوكيد في نحو: ما أتاني من أحدٍ، وأنه لا فرق بين دخولها وعدم دخولها(٣).

---

(١) اللورقي، "المباحث الكاملية".٢: ٥.

(٢) ينظر: الشلوبين، "شرح المقدمة الجُزولية الكبير".٢ :٨١٩؛ و"الشرح الصغير".٢١٢؛ و"التوطئة"، ٢٤٣؛ و"أمثلة الجزولية". ص٣٢٠؛ وقد فهم الأبذي والإربلي من عبارة الجزولي أن(من)لاستيعاب جميع أفراد ما دخلت عليه. ينظر: الأبذي، "شرح الجزولية". تحقيق: سعيد الأسمري (رسالة ماجستير، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ٢٠٠٣م). ص٤٣؛ والإربلي، "المنهاج الحلي"(تحقيق: الخضيري). ٧٩٤، ٧٩٥.

(٣) ينظر: سيبويه، "الكتاب".٢: ٣١٦.

بينما ذكر أن المعنى في نحو: ما أتاني من رجلٍ، على التبعيض[١]، وهذا يعني أن دلالة مدخولها مختلف، وأكثر النحاة على دلالتها على المعنيين، والتفريق بينهما[٢].

أما عبارة الجُزولي فلا تدل إلا على معنى واحد، وعلى التسليم بأنها لاستغراق الجنس في الحالين ـ كما هو مذهب بعض النحاة [٣] ـ فإن القول بزيادتها فيما كان مدخولها ليس عامًا كرجل ونحوه لا يتم إلا على تأويله بالعموم، بل ذهب المبرد إلى أنّها ليست بزائدة على كل حال؛ لأنَّه بحذفها يُنفى الواحد لا الجنس[٤].

فالنكرة الداخلة عليها(من)وإن أفادت العموم؛ فإن(مِن)إما أن تفيد نصيّة العموم أو تأكيده[٥]؛ لأنَّ قولك:(ما جاءني رجل) ونحوه محتمل لاستغراق الجنس، أو نفي الواحد دون ماعداه[٦].

فعبارة الجُزولي لا تخلو من غبشٍ، فالأولى ما ذكره اللُّوْرَقِيّ، وهو قول أكثر النحاة[٧].

---

(١) ينظر: سيبويه، "الكتاب".٤ :٢٢٥؛ والسيرافي، "شرح كتاب سيبويه".٥: ١٠١.

(٢) ينظر: الصيمري، "التبصرة والتذكرة".١: ٢٨٥، ٢٨٦؛ وابن يعيش،"شرح المفصل".٤: ٤٦٠، ٤٦١؛ وابن عصفور، "المقرب".١؛ ١٩٧؛ وأبو حيان، "التذييل والتكميل".١١: ١٣٦؛ والمرادي،"الجنى الداني في حروف المعاني". تحقيق: فخر الدين قباوة، ونديم فاضل، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية،١٩٩٢م). ص ٣١٦،٣١٧؛ وابن القواس، "شرح ألفية ابن معط".١: ٤٠٠، ٤٠١

(٣) ينظر: أبو حيان، "التذييل والتكميل".١١: ١٣٨.

(٤) ينظر: المبرد، "المقتضب".١: ١٨٣.

(٥) ينظر: الشاطبي، "المقاصد الشافية".٣: ٦٠٥.

(٦) ينظر: العكبري، "اللباب في علل البناء والإعراب".١: ٣٥٥؛ وابن يعيش،"شرح المفصل".٤: ٤٦٠؛ ٤٦١؛ والمرادي، "الجنى الداني". ص٣١٦،٣١٧؛ والرضي،"شرح الرضي على الكافية"؛٣: ٢٧٩.

(٧) ينظر: ابن يعيش، "شرح المفصل".٤/٤٦٠.

الإصلاح الرابع عشر: تنازع أحد فعلي المتكلم والمخاطب مع فعل الغائب

قال الجُزولي في حديثه عن التنازع: "ولا يتنازعُ فِعلا المتكلم ولا فِعلا المخاطب، ولا فِعْلان أحدُهُما للمتكلِّمِ والآخر للمُخاطبِ مَرفُوعًا، بل منصُوبًا، أومجرُورًا، **وأحدُ هذه الأفعالِ مع فِعل الغائبِ مثلُه مع مثلِه**"(١).

فعبارته الأخيرة تفيد أن حكم المتكلم أو المخاطب مع الغائب هو نفس حكمهما مع نفسيهما.

فقال اللُّوْرَقِيّ:"وكان أخصرُ من هذا أن يقول: وحكمُ أحدِ هذين الفعلين مع فِعْلِ الغائبِ حُكمه معهما جوازًا وامتناعًا"(٢).

فاللُّوْرَقِيّ يقترح إصلاحًا للعبارة يراه أخصر من عبارة الجُزولي.

وفيما اقترحه اللُّوْرَقِيّ نظرٌ؛ لأنَّ عبارة الجُزولي أخصر مما اقترحه؛ حيث خلت من ذكر كلمة(حكم) المعلوم من السياق، كما خلت من (جوازًا وامتناعًا)، وهو أمر معلوم أيضًا.

ومن أنعم النظر في العبارتين تبين له دقة عبارة الجُزولي، وأنَّها أكثر رصانة من عبارة اللُّوْرَقِيّ؛ لأنَّ الجزولي ذكر حكم المتكلم مع المتكلم، والمخاطب مع المخاطب، والمتكلم مع المخاطب، فاستوفى كلَّ صورهما، ولم يبق إلا أحدهما مع الغائب، وأدق ما يعبر به هو ما ذكره من قوله: مثله مع مثله، أي: حكم أحدهما مع الغائب هو نفس حكمه مع مماثله.

أما عبارة اللُّوْرَقِيّ فلم تكن بتلك الدقة؛ لأنَّه ذكر أن حكم أحد الفعلين مع فعل الغائب هو نفس حكمه معهما، والضمير في(معهما)راجع للفعلين، فجعل

(١) الجزولي، "المقدمة الجزولية". ص١٦٥.

(٢) اللورقي، "المباحث الكاملية".٢: ١٣٠.

أحدهما غيرهما.

وإن عاد الضمير في(حكمه)إلى (فعل الغائب)، فهذا خلل في العبارة؛ لأنَّ المراد تشبيه حال الغائب مع أحدهما بحال المخاطب مع نفسه أو المتكلم مع نفسه أو المتكلم مع المخاطب، وعبارة اللُّوْرَقِيّ على هذا تشبّه حكم أحد الفعلين مع الغائب بنفسه، ولوضوح عبارة الجُزولي لم ينتقدها الشَّلوبين[١]، والإربلي[٢].

الإصلاح الخامس عشر: عدّ أشخاص من جنس واحد

قال الجُزولي في حديثه عن العدد: "وإذا أردتَ أن **تَعُدَّ أشخاصًا** من جنسٍ واحدٍ فلُغةُ العربِ المشهورةُ أن يذكروا اللَّفظَ الموضوعَ للواحد منهُ إن أرادُوا الإفراد"[٣].

فالجُزولي يذكر أن عدّ الأشخاص التي من جنس واحد لا يكون بذكر عددها الذي هو واحد، وإنما يكون بذكر لفظ الشخص من الجنس، فتقول: رجل، ولا تقول: واحد رجل.

فقال اللُّوْرَقِيّ:"فلو قال: أن تذكرَ أشخاصًا كان أولى من قوله:(أن تعد)؛ فإن ذكر الواحد ليس عدًا، ولا الواحد عددًا، ويَوهم قوله ـ أيضًا ـ أنه لا يقال: واحد اثنان، ولم يُرد ذلك، وإنما أراد أنه لا يقال: واحد رجل، ولا واحد كتاب"[٤].

فاللُّوْرَقِيّ لا يرتضي تعبير الجُزولي بالعدّ، ويرى أنه يوهم منع عدّ أفراد الجنس الواحد، لذا اقترح إصلاح العبارة.

وفيما ذكره اللُّوْرَقِيّ نظرٌ؛ لأنَّ كلام الجزولي عن كيفية عدّ ما ذُكِر، ومعلوم أنه

(١) ينظر: الشلوبين، "الشرح الصغير". ص٢٥٥؛ "وشرح المقدمة الجزولية الكبير".٣: ٩١٤.
(٢) ينظر: الإربلي، "المنهاج الجلي". (تحقيق: الخضيري). ص ١٠٢٩.
(٣) الجزولي، "المقدمة الجزولية". ص١٧٠.
(٤) اللورقي، "المباحث الكاملية".٢: ١٤٤.

يبدأ العدّ من العدد واحد.

أما ما ذكره من أن قوله يوهم منع عدَّ ما ذكر فغير مسلم؛ لوضوح كلام الجُزولي في أن المراد الاقتصار على اسم الجنس دون ذكر عدد معه، فلا يذكر عدد ومعدود، وليس الكلام في الاقتصار على ذكر العدد فقط(١)، وقد نصّ الشَّلوبين والإربلي(٢)على أنه لم يُرد ذلك(٣)،

وكلام الشَّلوبين في التوطئة كذلك(٤)، وهذا ما فهمه الأُبَّذيّ من العبارة(٥)، والعجيب أن اللُّوْرَقِيّ ذكر ذلك، ومع ذلك يطالب بتعديل العبارة.

أما ما ذهب إليه اللُّوْرَقِيّ من أن الواحد ليس عددًا، فهو خلاف ما عليه جمهور النحاة(٦)،

وقليل منهم من ذكر أنه ليس عددًا(٧)، فهو خلاف لفظي كما ذكر ابن الحاجب(٨).

---

(١) ينظر: الإربلي، "المنهاج الجلي". ص١٠٥٤، ١٠٥٥.

(٢) ينظر: الشلوبين، "الشرح الصغير". ص٢٥٨؛ "وشرح المقدمة الجزولية الكبير"؛٣: ٩٢٣؛ و"أمثلة الجزولية ". ص٣٩٢؛ والإربلي، "المنهاج الجلي". ص١٠٥٤، ١٠٥٥.

(٣) ينظر: الشلوبين، "شرح المقدمة الجزولية الكبير".٣: ٩٢٣.

(٤) ينظر: الشلوبين، "التوطئة". ص٢٨٠.

(٥) ينظر، الأبذي، "شرح الجزولية". تحقيق: حسن بن نفاع الحربي، (رسالة ماجتسير، مكة المكرمة، جامعة أم الفرى، ١٤٢٤هـ). ص٧٩.

(٦) ينظر: المبرد، "المقتضب".٢: ١٥٥؛ والسيرافي، "شرح كتاب سيبويه".٢: ٨٦، ٤: ٣٣؛ وابن خروف،"شرح جمل الزجاجي".٢: ٦٣١؛ وابن الحاجب، "شرح المقدمة الكافية".٣: ٨٠٠؛ وابن يعيش، "شرح المفصل". ٤: ٣؛ وابن عصفور، "المقرب".١: ٣٠٥؛ وأبو حيان، "التذييل والتكميل".٩: ٢٨٥.

(٧) ينظر: ابن القواس، "شرح ألفية ابن معط".٢: ١٠٩٧؛ والشاطبي، "المقاصد الشافية".٧: ١١.

(٨) ينظر: ابن الحاجب، "شرح المقدمة الكافية".٣: ٧٩٠.

الإصلاح السادس عشر: فتح لام المستغاث به

قال الجُزولي في حديثه عن الاستغاثة: "ما استغثتَ به من المنادى، أو تعجَّبتَ منه جررتهُ بلامِ الجرِّ جاعلًا حُكمهُ معها ـ ما لم يكن معطوفًا على مثله ـ **حُكمها مع المضمرِ**"(١).

فذكر أن حكم لام المستغاث به هو نفس حكمها مع المضمر(٢)، أي: أنَّها تكون مفتوحة، بشرط ألا يكون المستغاث به معطوفًا على مثله.

فقال اللُّوْرَقِيّ:"وكان أخصر أن لو قال: تفتحُ؛ ليعطي الحكم والعلة "(٣).

فاللُّوْرَقِيّ يرى أن الجُزولي لو ذكر أن اللام تفتح لكان أخصر مما ذكر، ولدل قوله على الحكم وهو الفتح مع دلالته على العلة التي هي التشابه بين المستغاث به وضمير المخاطب في كون الأول في حكم المخاطب.

وفيما ذهب إليه اللُّوْرَقِيّ نظرٌ؛ لأنَّ العلة إنما تفهم من ذكر ضمير المخاطب لا من عدم ذكره، والفتح مفهوم من ذلك الشبه، فعبارة الجزولي هي التي تدل على الأمرين، لا ما اقترحه اللُّوْرَقِيّ.

وقول الجُزولي بعد ذلك:"وذلك للفرق بينه وبين المستغاث من أجله"(٤) يؤكد إرادة الفتح؛ لأنَّها تكون مع المستغاث من أجله مكسورة(٥)، فلا وجه للورقي في

(١) الجزولي، "المقدمة الجزولية. ص١٩٣.

(٢) المراد المضمر المخاطب كما في(لك) و(لكما)؛ لأنَّ المستغاث به مخاطب في المعنى.
ينظر: الشلوبين، "شرح المقدمة الجزولية الكبير".٣: ٩٦٢.

(٣) اللورقي، " المباحث الكاملية".٢: ٢١٣.

(٤) الجزولي، "المقدمة الجزولية. ص١٩٣.

(٥) ينظر: سيبويه،"الكتاب".٢: ٢١٩؛ والمبرد،"المقتضب".٤: ٢٥٤؛ وابن السراج، =

مطالبته بزيادة قيد الفتح، ولوضوح عبارة الجُزولي، ووفائها بالحكم والعلة لم ينتقدها الشُرَّاح(١).

وقد اكتفى الفارسي بذكر أنَّها تكسر مع المستغاث له(٢)، ففُهم أنَّها تفتح مع المستغاث به، فالجُزولي ليس بدعًا في ذلك.

الإصلاح السابع عشر: شروط ترخيم الاسم في النداء

قال الجُزولي في حديثه عن الترخيم:"الاسمُ المرخَّمُ في النداءِ إن عَرِي من هاء التأنيث **فشرَّطهُ أن يكون علمًا زائدًا على ثلاثةِ أحرفٍ غير مُستغاثٍ ولا مندوبٍ، وأن يكون مفردًا، أي: ليس جُملةً في الأصل، ولا هو مُضافٌ ولا مُشْبِهٌ بالمضاف، وأن يكون ثلاثيًا محرك الوسط عند الفراء، وأن يزيد على ثلاثة أحرفٍ، وإن كان فيه هاء التأنيث لم يُشترط فيه العلميةُ، ولا الزيادةُ على ثلاثة أحرفٍ**"(٣).

فذكر الجُزولي شروط الترخيم مفصِّلا ما يتعلق بكل شرط.

فقال اللُّوَرَقِيّ:"وطول المصنف في العبارة عن هذه الشروط، وقد كان يكفيه أن يقول: شرط الاسم الذي يرخم أن يكون علمًا مبنيًا في النداء زائدًا على ثلاثة أحرف،

=

"الأصول".١: ٣٥٢؛ والصيمري، "التبصرة والتذكرة".١: ٣٥٩؛ وابن عصفور، "المقرب".١: ١٨٣.

(١) ينظر: الشلوبين، "الشرح الصغير". ص٢٧٤؛ و"شرح المقدمة الجزولية الكبير".٣: ٩٦١،٩٦٢؛ و" التوطئة". ص ٢٩٢؛ والأبذي،"شرح الجزولية". ص١٨٧؛ والإربلي،"المنهاج الجلي"(تحقيق: المنصور) ص٣٦.

(٢) ينظر: الفارسي، "الإيضاح". ص١٩١؛ والجرجاني، "المقتصد في شرح الإيضاح".٢: ٧٨٨.

(٣) الجزولي، "المقدمة الجزولية". ص١٩٧، ١٩٨.

إلا إذا كان فيه هاء التأنيث، فالمبني يخرج المضاف والمضارع له والمستغاث به"[١].

ففي عبارة الجُزولي تطويل لا حاجة إليه في نظر اللُّوْرَقِيّ، لذا اقترح ما يصلح بديلًا عنها.

وفيما ذهب إليه اللُّوْرَقِيّ نظرٌ؛ لأنَّ عبارة الجُزولي اشتملت على بعض قيود لم يشملها ما اقترحه اللُّوْرَقِيّ، منها أن يكون مفردًا، احترازًا مما هو جملة في الأصل كـ(تأبط شرا)[٢].

وجعل اللُّوْرَقِيّ المبني مخرجًا للمضاف، وفي ذلك نظر؛ لأنَّ بعض المبنيات تكون مضافة كالظروف المضافة للجمل.

والجزولي ذكر المضاف بعد المفرد، فالذي يحترز به من المضاف عند الجُزولي هو المفرد لا المبني؛ لأنَّ المفرد في هذا الباب يراد به غير المركب[٣].

وقد نصّ سيبويه[٤]، وغيره[٥] على عدم ترخيم المضاف، مع أن بعضهم ذكر كل الشروط التي ذكرها الجُزولي[٦]، فالجُزولي ليس بدعًا في ذكره لها.

وما اقترحه اللُّوْرَقِيّ من اشتراط كونه مبنيًا في النداء لا حاجة له؛ لأنَّ حديثه

(١) اللورقي، "المباحث الكاملية".٢: ٢٠٤.

(٢) ينظر: الشلوبين، "الشرح الصغير". ص٢٧٥؛ و"شرح المقدمة الجزولية الكبير".٣: ٩٦٥؛ والإربلي، المنهاج الجلي في شرح القانون الجُزولي (من باب حرف النداء إلى آخر الكتاب)، تحقيق: عبد الله بن محمد المنصور (رسالة دكتوراه، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢١هـ). ص٤٤.

(٣) ينظر: ابن يعيش، "شرح المفصل.١: ٣٧٥؛ وابن القواس، "شرح ألفية ابن معطي".٢: ١٠٦٨.

(٤) ينظر: سيبويه، "الكتاب".٢: ٢٣٩.

(٥) ينظر: الفارسي، "الإيضاح". ص١٩١.

(٦) ينظر: ابن الأثير، "البديع في علم العربية".١: ٤١٣.

عن الترخيم الذي في النداء، ولا يكون في غير النداء إلا في الضرورة[١]، بل فسر الأُبَّذيّ عبارة الجزولي بأن الاسم المرخم لا يكون إلا منادى[٢]، وقد عُلم من القيود التي ذكرها الجُزولي أنه لا يكون إلا في المبني الذي هو المفرد، والمفرد قي باب النداء لا يكون إلا مبنيًا[٣]، وقد دلّ ذكر كونه غير مستغاث به على كون المرخم مبنيًا؛ لأنَّ المستغاث به معرب[٤].

والجُزولي ليس بدعًا في عدم ذكر البناء؛ فلم يذكره غيره من بعض النحويين للعلم به[٥].

ومما يدل على أن ذكر المفرد يغني عن ذكر المبني أن من النحويين من اكتفى بذكر المبني عن ذكر المفرد[٦].

وقد ذكر الإربلي والأُبَّذيّ[٧] ما ذكره اللُّوَرَقِيّ من اشتراط كونه غير مستغاث به ولا مندوب، ولم يشترطا كونه مبنيًا للعلم به.

(١) ينظر: سيبويه، "الكتاب".٢: ٢٣٩؛ وابن السراج،"الأصول".١: ٣٥٩؛ والصيمري،"التبصرة والتذكرة "،١: ٣٦٦؛ وابن خروف، "شرح جمل الزجاجي".٢: ٧٤٩؛ وابن يعيش، "شرح المفصل ". ١ :٣٧٤.

(٢) ينظر: الأبذي، "شرح الجزولية". (تحقيق: حسن الحربي). ص١٩٥.

(٣) ينظر: المرجع السابق.

(٤) ينظرا الإربلي، "المنهاج الجلي"، (تحقيق: عبد الله المنصور). ص٤٤.

(٥) ينظر: ابن خروف، "شرح جمل الزجاجي".٢: ٧٤٩.

(٦) ينظر: الصيمري، "التبصرة والتذكرة". ١: ٣٦٦؛ وابن عصفور، "المقرب".١: ١٨٦.

(٧) ينظر: الإربلي، "المنهاج الجلي". ص٤٤؛ والأبذي،"شرح الجزولية"(تحقيق: حسن الحربي). ص١٩٥.

وقد نصّ سيبويه[١]،وغيره[٢]على عدم تصغير المستغاث به، مع أن بعضهم[٣]ذكر كل الشروط التي ذكرها الجُزولي.

وقد ذكر الجُزولي أن يكون محرك الوسط عند الفراء، وهذا مما لم يشمله إصلاح اللُّوْرَقِيّ، ودلّ ذكر مذهب الفراء على أنه الراجح عند الجُزولي؛ لأنَّ من النحاة من جوز ترخيم ساكن الوسط[٤]، ففي عدم ذكر ذلك ـ كما في إصلاح اللُّوْرَقِيّ ـ تعميم.

واستثناء اللُّوْرَقِيّ ما كان فيه هاء التأنيث بعد ما ذكره من شروط يُوهم عدم بناء ما فيه الهاء بخلاف عبارة الجُزولي التي وضحّت أنه لا يشترط فيه العلمية ولا الزيادة على ثلاثة أحرف، فبقي اشتراط البناء المفهوم مما ذكر، فعبارة الجزولي أدق مما اقترح اللُّوْرَقِيّ.

ولم ينتقد الشُرَّاح عبارة الجُزولي مما يدل على متانتها، والحاجة إلى تطويلها[٥]، وقد أثبت الشَّلوبين في التوطئة[٦] ما ذكره الجُزولي، ولم ينتقد شيئًا مما ذكر.

(١) ينظر: سيبويه، "الكتاب".٢: ٢٤٠.

(٢) ينظر: الفارسي، "الإيضاح". ص١٩١؛ وابن الأثير، "البديع في علم العربية".١: ٤١٣.

(٣) ينظر: ابن الأثير، "البديع في علم العربية".،١: ٤١٣.

(٤) ينظر: الرضي، "شرح الرضي على الكافية".١: ٣٩٥؛ والإربلي،"المنهاج الجلي". ص٤٦.

(٥) ينظر: الشلوبين،"الشرح الصغير". ص٢٧٥، و"شرح المقدمة الجزولية الكبير".٣: ٩٦٥؛ والإربلي، "المنهاج الجلي"، (تحقيق: المنصور) ص ٤٤ ـ ٤٦؛ والأبذي،"شرح الجزولية"(تحقيق: حسن الحربي) ص١٩٥.

(٦) ينظر: الشلوبين، "التوطئة". ص٢٩٤.

الإصلاح الثامن عشر: كلمات العدد التي يحذف منها التنوين والنون عند إضافتها

قال الجُزولي في حديثه عن العدد ـ:"وقد التزمُوا حذف ما به التمامُ إلا في ضرورة الشِّعر ـ في **ثمانِ كلماتٍ** من العددِ، ونون التثنيةِ منهُ فيها في **كُلِّ كلمتين**"(١).

يعني أن الأعداد الثمانية من الثلاثة إلى العشرة التزموا أن يحذف منها التنوين عند إضافتها إلى المعدود، وتحذف النون ـ أيضا ـ من تثنية المائة والألف عند إضافتهما.

فاعتمد اللُّوْرَقِيّ على نسخة أخرى للجزولية جاء فيها:"وقد التزمُوا حذف ما به التمامُ ـ إلا في الضرورة ـ في عشر كلمات من العدد، ونون التثنية فيها في كلمتين"(٢).

فقال اللُّوْرَقِيّ:"وفي عبارته تشويشٌ؛ فإنه قال: في عشرِ كلمات، والمحذوف منها التنوين ليس إلا ثمانية، من الثلاثة إلى العشرة، وإنما تكون عشرة بحذف النون من المائتين والألفين، لكنه قد أفردهما من العشرة في قوله: ونون التثنية، فتُوهم عبارته أن جملتها اثنا عشر، وليس المجموع إلا عشرة، فالعبارة المحررة أن يقول: وقد التزموا حذف التنوين في ثماني كلمات من الثلاثة إلى العشرة، وحذف النون في كلمتين، وهما: المائتان والألفان، إلا في الضرورة"(٣).

فعبارة الجُزولي في نظر اللُّوْرَقِيّ غير محررة؛ للعلة التي ذكرها، لذا اقترح إصلاحها بما ذكر.

وفيما ذكر اللُّوْرَقِيّ نظرٌ؛ لأنَّ ما به التمام يشمل التنوين والنون، وهو يحذف في

(١) الجزولي، "المقدمة الجزولية". ص٢٢٣، ٢٢٤.
(٢) اللورقي، "المباحث الكاملية".٢: ٢٩٤.
(٣) المرجع السابق. ٢: ٢٩٥.

عشر كلمات كما ذكر الجُزولي، ثم بين أن النون تحذف في العشرة في كلمتين، فالضمير في قوله: (فيها) عائد إلى العشرة، فعبارته في غاية الوضوح، وليس فيها ما يوهم زيادة مجموع الكلمات على عشرة كما زعم اللُّؤْرَقِيّ، وعليه فلا حاجة لإصلاحه، والتفسير السابق هو ما فسر به الشَّلوبين[١]، والإربلي[٢]عبارة الجزولي.

(١) ينظر: الشلوبين، "الشرح الصغير للمقدمة الجزولية"، ص ٢٩٩؛ و"الشرح المقدمة الجزولية الكبير".٣: ١٠٠٨، ١٠٠٩؛ و"أمثلة الجزولية" ص٤٢٧.

(٢) ينظر: الإربلي، "المنهاج الجلي"، (تحقيق: المنصور). ص ٢٣٨، ٢٣٩.

المبحث الثاني: أنواع الإصلاحات النحوية

تنوعت إصلاحات اللُّوْرَقِيّ لعبارة الجزولي النحوية، فشملت:

١. **إصلاح العبارة لتكون مانعة من دخول غير المنصوص عليه مع مافيها،** وذلك كما في إصلاحه لعبارة الجزولي في حديثه عن فائدة التثنية، حيث قال:"قلتُ: ولو قال: وفائدتها الاختصارُ والإيجازُ كان أولى؛ فإن التكثيّر ـ أيضًا ـ يحصل من العطفِ، لكن لو قال: هذا مقتصرًا عليه لم يَنْتُج ما يرومه، فالأولى أن يُقال: وفائدتُها التكثير على وجهِ الاختصارِ والإيجازِ في اللفظِ"(١).

وكما في إصلاحه لعبارته في حديثه عن الوصف بالاستقبال خاص بالأمر دون المضارع، حيث قال:"لو قال: فصيغة (افْعَل)لا يعرض لها صرفٌ عما وُضِعت له، كان أجود؛ فإن المبهم ـ أيضًا ـ مستقبلٌ عند من يرى أنها مشترك"(٢).

وكما في إصلاحه لعبارته ـ في حديثه عن ظرف المكان ـ حيث قال:"ولو قال: من المسافةِ الشائعةِ، كان أجود؛ لأنَّ المختص ـ أيضًا ـ له مقدارُ معلومُ من المسافةِ، لكنها غير شائعة في البقاعِ، بل لابد أن تكون في بقعةِ مخصوصة"(٣).

٢ ـ **إصلاح العبارة لاستقامة المعنى،** وذلك كما في إصلاحه لعبارة الجزولي في حديثه عن ألقاب الإعراب حيث قال:" لو قال: وأنواعُ الإعرابِ أربعةٌ، أو أصنافه، كان أجود؛ لأنَّ الأحكام تترتب على المعاني لا على الألقابِ"(٤).

وكما في إصلاحه لعبارته ـ في حديثه عن المثنى ـ حيث قال:"هذا يحتاج ـ أيضًا

(١) اللورقي، "المباحث الكاملية"،١: ٥٦.
(٢) اللورقي، "المباحث الكاملية"،١ :١٣٣.
(٣) اللورقي، "المباحث الكاملية"،١: ٤٤١.
(٤) اللورقي، " المباحث الكاملية"،١: ١١١.

ـ إلى زيادةِ قيدٍ حتى لا يدخلَ نحو: (أنتما) و(هُما)؛ فإنَّ في آخره ألفًا، وليس بمقصور، فالأولى أن يُقال: كلُّ اسمٍ مُتمكنٍ آخره ألفٌ "(١).

وكما في إصلاحه لعبارته ـ في حديثه عن العدد ـ حيث قال:"فلو قال: أن تذكرَ أشخاصًا كان أولى من قوله:(أن تعد)؛ فإن ذكر الواحد ليس عدًا، ولا الواحد عددًا، ويَوهم قوله ـ أيضًا ـ أنه لا يقال: واحد اثنان، ولم يُرد ذلك، وإنما أراد أنه لا يقال: واحد رجل، ولا واحد كتاب"(٢).

وفي إصلاحه لعبارته ـ في حديثه عن الاستغاثة ـ حيث قال:"وكان أخصر أن لو قال: تفتح؛ ليعطي الحكم والعلة "(٣).

٣. **إصلاح العبارة لتكون جامعة أو شارحة،** وذلك كما في إصلاحه لعبارة الجزولي ـ في حديثه عن الإعراب والبناء ـ حيث قال:"وأجودُ من هذا أن يُقال: الاسمُ بعيدٌ عن الحرفِ جدًا؛ لأنَّه في المرتبةِ الثالثة، والاسمُ في الأولى، والفِعْل متوسط... "(٤).

وإصلاحه لعبارته ـ في حديثه عن حرف الجر(من) ـ حيث قال:"والأجودُ أن يقول: لاستغراق الجنس أو تأكيده؛ فإن قولك: ماقام مِنْ أحدٍ، وهل قام مِن أحدٍ ؟، وما ضربت من أحدٍ، وهل ضربت مِن أحدٍ؟، وما في الدار من أحدٍ، كل هذه لتأكيد الجنس، فلا تتحقق زيادتها إلا إذا كان الاسم الذي دخلت عليه عامًا مستغرقًا، مثل(أحد)في أمثلتنا"(٥).

(١) اللورقي، "المباحث الكاملية"، ١: ٢٢١.
(٢) اللورقي، "المباحث الكاملية"، ٢: ١٤٤.
(٣) اللورقي، " المباحث الكاملية"، ٢: ٢١٣.
(٤) اللورقي، "المباحث الكاملية "، ١: ٤٥، ٤٦.
(٥) اللورقي، "المباحث الكاملية"، ٢: ٥.

٤. **إصلاح العبارة لرفع الإيهام**، وذلك كما في إصلاحه ـ في حديثه عن الموصولات ـ حيث قال:"أجودُ من هذهِ العبارةِ أن يقول: وإذا كان موصولًا جازَ حذفُ شطر الجملة الاسمية من صلتها؛ لأنَّ عبارته تُوهم أنّها موصولةٌ بالمفردِ"(١).

وإصلاحه لعبارته ـ في حديثه عن (إن)وأخواتها ـ حيث قال:"قوله: بخلاف(كان)إلى(صار) ينبغي أن يعود إلى تقديم الخبر؛ لأنَّ التوسط يجوز في كلها، فلا معنى لقوله: (إلى صار)، إلا أن يريد المجموع، أعني التقدم والتوسط؛ فإن هذا المجموع لا يكون إلا في(كان) إلى (صار)، والأجود أن يقول: ولا يتقدم الخبر فيها، بخلاف (كان)إلى(صار)، ولا يتوسط بخلاف(كان) وأخواتها مطلقًا"(٢).

٥. **إصلاحه لاختصار العبارة**، وذلك كما في إصلاحه لعبارته ـ في حديثه عن التنازع ـ حيث قال:"وكان أخصرُ من هذا أن يقول: وحكمُ أحدِ هذين الفعلين مع فِعْلِ الغائبِ حُكمه معهما جوازًا وامتناعًا"(٣).

وكما في إصلاحه لعبارته ـ في حديثه عن الترخيم ـ حيث قال:"وطول المصنف في العبارة عن هذه الشروط، وقد كان يكفيه أن يقول: شرط الاسم الذي يرخم أن يكون علمًا مبنيًا في النداء زائدا على ثلاثة أحرف، إلا إذا كان فيه هاء التأنيث، فالمبني يخرج المضاف والمضارع له والمستغاث به"(٤).

٦. **إصلاحه لخلل في نظم العبارة**، وذلك كما في إصلاحه لعبارته ـ في حديثه عن العدد ـ حيث قال:"وفي عبارته تشويش؛ فإنه قال:(في عشر كلمات)، والمحذوف منها التنوين ليس إلا ثمانية، من الثلاثة إلى العشرة، وإنما تكون عشرة بحذف النون من

(١) اللورقي، "المباحث الكاملية"، ١: ٢٦٩.
(٢) اللورقي، "المباحث الكاملية"، ١: ٥١٨.
(٣) اللورقي، "المباحث الكاملية"، ٢: ١٣٠.
(٤) اللورقي، "المباحث الكاملية"، ٢: ٢٠٤.

المائتين والألفين، لكنه قد أفردهما من العشرة في قوله: (ونون التثنية)، فتوهم عبارته أن جملتها اثنا عشر، وليس المجموع إلا عشرة، فالعبارة المحررة أن يقول:وقد التزموا حذف التنوين في ثماني كلمات من الثلاثة إلى العشرة، وحذف النون في كلمتين، وهما:المائتان والألفان، إلا في الضرورة"[١].

(١) اللورقي، "المباحث الكاملية"، ٢: ٢٩٥.

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم النبيين، أما بعد:

فبعد تلك الرحلة العلمية مع إصلاحات اللُّوَرَقِيّ النحوية لعبارة الجزولي في المقدمة الجزولية، انتهى البحث إلى النتائج التالية:

- عدم سلامة إصلاحات اللُّوَرَقِيّ من النظر في كثير من انتقاداته لعبارة الجزولي، وعدم احتياج العبارة إلى إصلاح، وذلك كما في مسألة فائدة التثنية، ومسألة ألقاب الإعراب، ومسألة الوصف بالاستقبال خاص بالأمر دون المضارع، ومسألة علامة الاسم المبني، ومسألة صلة (أي) جملة لا مفرد، ومسألة تقييد مسافة المعدود بالشائعة، ومسألة توسط خبر (كان)، ومسألة كلمات العدد التي يحذف منها التنوين والنون عند إضافتها.

وبدا ضعف إصلاحه وتقاصره أمام رصانة عبارة الجزولي ودقتها وشمولها في مسألة تنازع أحد فعلي المتكلم والمخاطب مع فعل الغائب، ومسألة شروط ترخيم الاسم في النداء، ومسألة فتح لام المستغاث به.

- تعدد أسباب غياب مراد الجزولي عن اللُّوَرَقِيّ، فتارة يكون البسب عدم الإلمام بمراد الجزولي من عبارته، وذلك كما في مسألة فائدة التثنية، ومسألة الوصف بالاستقبال خاص بالأمر دون المضارع، ومسألة علامة الاسم المبني، ومسألة صلة(أي) جملة لا مفرد، ومسألة تقييد مسافة المعدود بالشائعة، ومسألة العطف على موضع(إن) وأخواتها بعد الخبر، ومسألة عدّ أشخاص من جنس واحد.

وتارة يكون السبب عدم مراعاة كلّ كلام الجزولي، والوقوف مع جزء من كلامه فقط، وذلك كما في مسألة فتح لام المستغاث به، ومسألة وصف المقصور بالمتمكن، ومسألة كلمات العدد التي يحذف منها التنوين والنون عند إضافتها.

- عدم اعتداد اللُّوَرَقِيّ ـ في بعض المواضع ـ بشرح الشَّلوبين لعبارة الجزولي،

واعتداده بما يراه، وذلك كما في مسألة فائدة التثنية، ومسألة كلمات العدد التي يحذف منها التنوين والنون عند إضافتها.

وقد يتأثر بكلامه، إلا أنه يجعله إصلاحًا لا شرحًا، وذلك كما في مسألة الجملة التي يضاف إليها اسم الزمان المبني، ومسألة دلالة (من) على استغراق الجنس أو توكيده.

- عدم مراعاة اللُّوْرَقِيّ لاختلاف النحاة في المسألة التي أصلح فيها العبارة، مما أدى إلى عدم النظر إلى أن الجزولي من الفريق الذي لا يرتضي اللُّوْرَقِيّ قولهم، فقام بالإصلاح، وهذا ليس إنصافًا، وذلك كما في مسألة ألقاب الإعراب.
- اقتراح اللُّوْرَقِيّ إصلاحًا للعبارة مع اعترافه باحتمال العبارة معنى لا تحتاج معه إلى إصلاح، وذلك كما في مسألة توسط خبر (كان).
- لم تعر إصلاحات اللُّوْرَقِيّ من صحّة بعضها، فقد حالفه الصواب في مواضع واحد وهو الذي في مسألة دلالة (من) على استغراق الجنس أو توكيده.
- أصلح بعض الشُرَّاح عبارة الجزولي بنفس إصلاح اللُّوْرَقِيّ، في مسألة واحدة هي ألقاب الإعراب، حيث اقترح العطار ما اقترحه اللُّوْرَقِيّ.

يوصي الباحث بدراسة الإصلاحات التي انفرد بها كل شارح عن بقية الشُرَّاح؛ لما في ذلك من إبراز لشخصية الشارح، وعدم تأثره بغيره، كما هو الحال مع اللُّوْرَقِيّ.

المصادر والمراجع

الأُبذي، علي بن محمد."شرح الجُزولية". تحقيق: سعد حمدان الغامدي. (رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٥هـ).

الأبذي، علي بن محمد."شرح الجزولية". تحقيق: حسن بن نفاع الحربي. (رسالة ماجتسير، مكة المكرمة، جامعة أم الفرى، ١٤٢٤هـ).

ابن الأثير، مجد الدين."البديع في علم العربية". تحقيق: فتحي أحمد علي الدين. (ط١، جامعة أم القرى: مكة المكرمة، ١٤٢٠هـ).

الإربلي، إبراهيم بن أحمد."المنهاج الجلي في شرح القانون الجُزولي (من أوله إلى نهاية باب ضمير الفصل)". تحقيق: عبد الرحمن الخضيري. (رسالة دكتوراه، جامعة الإمام محمد بن سعود ،١٤١٢هـ).

الإربلي،"المنهاج الجلي في شرح القانون الجُزولي (من باب حرف النداء إلى آخر الكتاب)"، تحقيق: عبد الله بن محمد المنصور (رسالة دكتوراه، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية،١٤٢١هـ).

الأنباري، أبو البركات."أسرار العربية"، تحقيق: بركات يوسف عبود. (ط١، بيروت، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ١٤٢٠ هـ).

"البيان في غريب إعراب القرآن"، تحقيق: طه عبد الحميد طه، (ط١، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠م).

الباقولي،"شرح اللمع". تحقيق: إبراهيم محمد أبو عبأة (ط١، الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية،١٩٩٠م).

الجرجاني، عبد القاهر."المقتصد في شرح الإيضاح"، تحقيق: كاظم بحر المرجان. (ط١، العراق: وزارة الثقافة والإعلام، ١٩٨٢م).

ابن الجزري، شمس الدين."غاية النهاية في طبقات القراء". (ط١، بيروت: دار الكتب

العلمية ،٢٠٠٨م).

الجُزولي، عيسى بن عبد العزيز."المقدمة الجُزولية في النحو". تحقيق: شعبان عبدالوهاب محمد. (ط١، القاهرة: مطبعة أم القرى، ١٩٨٨م).

ابن جني، أبي الفتح عثمان. "اللمع في العربية". تحقيق: فائز فارس. (ط١، الكويت، دار الكتب الثقافية،١٩٧٢م).

ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان."أمالي ابن الحاجب". تحقيق: فخر صالح قداره. (ط١، بيروت: دار الجيل،١٩٨٨م).

ابن الحاجب."شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب". تحقيق: جمال عبد العاطي مخيمر. (ط١، مكة المكرمة: مكتبة نزار مصطفى الباز،١٩٩٧م).

ابن الحاجب."الكافية في علم النحو". تحقيق: صالح الشاعر. (ط١، القاهرة: مكتبة الآداب ،٢٠١٠م).

الحموي، ياقوت."معجم الأدباء". تحقيق: إحسان عباس. (ط١، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٣م).

الحموي، ياقوت. "معجم البلدان". (ط١، بيروت: دار صادر،١٩٧٧م).

أبو حيان، محمد بن يوسف."التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل". تحقيق: حسن هنداوي. (ط١، دمشق: دار القلم. الرياض: دار كنوز إشبيليا،١٩٩٨م).

"البحر المحيط"، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، (ط١، لبنان، دار الكتب العلمية ،٢٠٠١ م).

ابن الخباز، أحمد بن الحسين."توجيه اللمع."دراسة: فايز زكي ذياب. (ط١، مصر: دار السلام ،٢٠٠٧م).

ابن خروف، علي بن محمد."شرح جمل الزجاجي". تحقيق: سلوى محمد عرب.

(ط١، مكة المكرمة: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي،١٩٩٧م).

الربيش، رشيد،"كتاب (مشكل الجزولية) لعلم الديم اللورقي الأندلسي (ت ٦٦١هـ) إثبات نسبته ووصف منهجه"، (*مركز الملك فيصل: مجلة الدراسات اللغوية*، المجلد السابع والعشرون، العدد الثاني (٢٠٢٤م).

ابن أبي الربيع، عبيد الله بن أحمد. "البسيط في شرح جمل الزجاجي". تحقيق: عياد الثبيتي. (ط١، بيروت: دار الغرب الإسلامي،١٩٨٦م).

الرضي، محمد بن الحسن."شرح الرضي على الكافية ". تحقيق: يوسف حسن عمر. (ط٢، بنغازي: جامعة قاريونس، ١٩٩٦م).

الرماني، علي بن عيسى."شرح كتاب سيبويه". تحقيق: شريف النجار، (ط١، القاهرة: دار السلام،٢٠٢١م).

الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن."الجمل في النحو". تحقيق: علي توفيق الحمد. (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة: دار الأمل،١٩٨٤م).

ابن السراج، محمد بن السّري."الأصول في النحو"تحقيق: عبد الحسين الفتلي. (ط٣، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٦م).

سيبويه، عمرو بن عثمان،"الكتاب"، تحقيق: عبد السلام هارون (ط٣، القاهرة: مكتبة الخانجي ،١٤١٢هـ).

السيرافي، الحسن بن عبدالله."شرح كتاب سيبويه". تحقيق: أحمد مهدلي، وعلي سيّد علي. (ط١، بيروت: دار الكتب الكتب العلمية،٢٠٠٨م).

السيوطي، جلال الدين. "بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة". تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم (ط٢، لبنان: دار الفكر،١٩٧٩م).

الشاطبي، إبراهيم بن موسى."المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية"، تحقيق: عبد

الرحمن العثيمين، عبد المجيد قطامش، السيد تقي، محمد البناء، سليمان العايد، عياد الثبيتي. (ط ١، مكة المكرمة: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي،٢٠٠٧م).

الشلوبين، عمر بن محمد."الشرح الصغير للمقدمة الجُزولية". تحقيق: ناصر عبد الله الطرير، (رسالة ماجستير، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤٠١هـ).

الشلوبين."شرح المقدمة الجُزولية الكبير". تحقيق: تركي بن سهو العتيبي، (ط١، الرياض: مكتبة الرشد،١٩٩٣م).

الشلوبين. "حواشي المفصل". تحقيق: حماد الثمالي. (رسالة ماجتسير، مكة المكرمة: جامعة أم القرى ،١٩٨٢م).

الشلوبين. "التوطئة". تحقيق: يوسف المطوع. (ط١، القاهرة: دار التراث العربي،١٩٨٠م).

الشلوبين،" أمثلة الجُزولية". تحقيق: تركي بن سهو العتيبي. (ط٢، بيروت: دار صادر، ١٤٣٠ هـ).

الصيمري، عبد الله بن أبي إسحاق."التبصرة والتذكرة". تحقيق: فتحي أحمد مصطفى. (ط١، مكة المكرمة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي،١٩٨٢م).

ابن عصفور، علي بن مؤمن."المقرب". تحقيق: أحمد الجواري، وعبد الله الجبوري. (ط١، بغداد: مطبعة العاني،١٩٧٢م).

ابن عصفور."شرح جمل الزجاجي". تحقيق: صاحب أبو جناح. (بيروت: عالم الكتب، ١٩٩٨م).

العطار، إبراهيم بن أبي محمد الصنهاجي."المشكاة والنبراس شرح كتاب الكراس في النحو". تحقيق: محمد نجم السيالي. (رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، مكة

المكرمة، ١٤١٨ هـ).
ابن عطية، عبد الحق بن غالب. "المحرر الوجيز". تحقيق: عبد السلام محمد. (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية،١٩٩٣م).
ابن العماد، عبد الحي بن أحمد. "شذرات الذهب في أخبار من ذهب". تحقيق: محمود الأرناؤوط. (ط١، بيروت: دار ابن كثير، ١٩٨٦م).
العكبري، عبد الله بن الحسين."اللباب في علل البناء والإعراب ". تحقيق: غازي طليمات (ط١، دمشق: دار الفكر،١٩٩٥م).
الفارسي، الحسن بن أحمد."المسائل المنثورة". تحقيق: شريف النجار، (ط١، عمان: دار عمار ،٢٠٠٣م).
"الإيضاح"، تحقيق: كاضم بحر المرجان (ط١، لبنان، عالم الكتاب،١٩٩٦م).
الفاكهي، عبد الله بن أحمد. "شرح كتاب الحدود في النحو". تحقيق: المتولي رمضان الدميري. (ط١، القاهرة: دار التضامن،١٤٠٨هـ).
ابن الفخار، محمد بن علي. "شرح الجمل". تحقيق: حماد الثمالي. (رسالة دكتوراه، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤٠٩هـ).
القفطي، أبو الحسن."إنباه الرواة على أنباه النحاة". تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم (ط١، القاهرة: دار الفكر العربي،١٩٨٢م).
ابن القواس، عبد العزيز الموصلي."شرح ألفية ابن معط". تحقيق: علي موسى الشوملي. (ط١، الرياض: مكتبة الخريجي ١٩٨٤م).
اللورقي، القاسم بن أحمد. "المباحث الكاملية شرح المقدمة الجُزولية". تحقيق: شعبان عبد الوهاب محمد. (رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، مصر، ١٣٩٨هـ) .
ابن مالك، محمد بن عبد الله."شرح الكافية الشافية". تحقيق: عبد المنعم هريدي. (ط١، مكة المكرمة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي،١٩٨٢م).

ابن مالك. "ألفية ابن مالك في النحو والتصريف"، تحقيق: سليمان العيوني. (ط١، الرياض، دار المنهاج ،١٤٢٨هـ).

المبرد، محمد بن يزيد."المقتضب". تحقيق: محمد عضيمة (ط٣، مصر: وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشئون الإسلامية،١٩٩٥م).

ناظر الجيش، محمد بن يوسف."تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد". تحقيق: علي فاخر، وجابر البراجة، وإبراهيم جمعة العجمي، وجابر السيد، وعلي السنوسي، ومحمد راغب (ط١، القاهرة: دار السلام للطباعة،٢٠٠٧م).

النحاس، "القطع والائتناف"، تحقيق: عبد الرحمن المطرودي، (ط١، الرياض: دار عالم الكتب، ١٩٩٢م).

ابن الوراق، محمد بن عبد الله. "علل النحو". تحقيق: محمود جاسم الدرويش (ط١، الرياض: مكتبة الرشد،١٩٩٩م).

ابن ولاد، أحمد بن محمد. "المقصور والممدود". تحقيق: إبراهيم محمد عبد الله، (ط١، دمشق: مجمع اللغة العربية، ٢٠٠٧م).

ابن يعيش، موفق الدين."شرح المفصل". قدم له: إميل بديع يعقوب. (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية،٢٠٠١م).

اليوسفي، إبراهيم بلفقيه. "مشكل الجزولية المنسوب للورقي ت ٦٦١هـ دراسة في نسبته وتحقيق لمتنه". *مركز الملك فيصل: مجلة الدراسات اللغوية*، المجلد السادس والعشرون، العدد الثالث، (٢٠٢٤م).

Bibliography

Al-Ubadhī, ʿAlī ibn Muḥammad. "Sharḥ al-Juzūlīyah". Investigated by Saʿd Ḥamdān al-Ghāmidī. (PhD dissertation, Umm al-Qurā University, Mecca, 1405 AH).

Al-Ubadhī, ʿAlī ibn Muḥammad. "Sharḥ al-Juzūlīyah". Investigated by Ḥasan ibn Naffāʿ al-Ḥarbī. (MA thesis, Mecca, Umm al-Qurā University, 1424 AH).

Ibn al-Athīr, Majd al-Dīn. "Al-Badīʿ fī ʿIlm al-ʿArabīyah". Investigated by Fatḥī Aḥmad ʿAlī al-Dīn. (1st ed., Umm al-Qurā University: Mecca, 1420 AH).

Al-Irbilī, Ibrāhīm ibn Aḥmad. "Al-Minhāj al-Jalī fī Sharḥ al-Qānūn al-Juzūlī (min awwalihi ilā nihāyat bāb ḍamīr al-faṣl)". Investigated by ʿAbd al-Raḥmān al-Khuḍayrī. (PhD dissertation, Imām Muḥammad ibn Suʿūd University, 1412 AH).

Al-Irbilī. "Al-Minhāj al-Jalī fī Sharḥ al-Qānūn al-Juzūlī (min bāb ḥarf al-nidāʾ ilā ākhir al-kitāb)". Investigated by ʿAbd Allāh ibn Muḥammad al-Manṣūr. (PhD dissertation, Riyadh: Imām Muḥammad ibn Suʿūd Islamic University, 1421 AH).

Al-Anbārī, Abū al-Barakāt. "Asrār al-ʿArabīyah". Investigated by Barakāt Yūsuf ʿAbbūd. (1st ed., Beirut, Dār al-Arqam ibn Abī al-Arqam, 1420 AH).

"Al-Bayān fī Gharīb Iʿrāb al-Qurʾān". Investigated by Ṭahā ʿAbd al-Ḥamīd Ṭahā. (1st ed., Cairo: Egyptian General Authority for Books, 1980).

Al-Bāqulī. "Sharḥ al-Lumaʿ". Investigated by Ibrāhīm Muḥammad Abū ʿUbāʾah. (1st ed., Riyadh, Imām Muḥammad ibn Suʿūd Islamic University, 1990).

Al-Jurjānī, ʿAbd al-Qāhir. "Al-Muqtaṣid fī Sharḥ al-Īḍāḥ". Investigated by Kāẓim Baḥr al-Marjān. (1st ed., Iraq: Ministry of Culture and Information, 1982).

Ibn al-Jazarī, Shams al-Dīn. "Ghāyat al-Nihāyah fī Ṭabaqāt al-Qurrāʾ". (1st ed., Beirut: Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, 2008).

Al-Juzūlī, ʿĪsā ibn ʿAbd al-ʿAzīz. "Al-Muqaddimah al-Juzūlīyah fī al-Naḥw". Investigated by Shaʿbān ʿAbd al-Wahhāb Muḥammad. (1st ed., Cairo: Maṭbaʿat Umm al-Qurā, 1988).

Ibn Jinnī, Abū al-Fatḥ ʿUthmān. "Al-Lumaʿ fī al-ʿArabīyah". Investigated by Fāʾiz Fāris. (1st ed., Kuwait, Dār al-Kutub al-Thaqāfīyah, 1972).

Ibn al-Ḥājib, Abū ʿAmr ʿUthmān. "Amālī Ibn al-Ḥājib". Investigated

by Fakhr Ṣāliḥ Qaddārah. (1st ed., Beirut: Dār al-Jīl, 1988).
Ibn al-Ḥājib. "Sharḥ al-Muqaddimah al-Kāfīyah fī ʿIlm al-Iʿrāb". Investigated by Jamāl ʿAbd al-ʿAṭī Mukhaimar. (1st ed., Mecca: Maktabat Nizār Muṣṭafā al-Bāz, 1997).
Ibn al-Ḥājib. "Al-Kāfīyah fī ʿIlm al-Naḥw". Investigated by Ṣāliḥ al-Shāʿir. (1st ed., Cairo: Maktabat al-Ādāb, 2010).
Al-Ḥamawī, Yāqūt. "Muʿjam al-Udabāʾ". Investigated by Iḥsān ʿAbbās. (1st ed., Beirut: Dār al-Gharb al-Islāmī, 1993).
Al-Ḥamawī, Yāqūt. "Muʿjam al-Buldān". (1st ed., Beirut: Dār Ṣādir, 1977).
Abū Ḥayyān, Muḥammad ibn Yūsuf. "Al-Tadhyīl wa-l-Takmīl fī Sharḥ Kitāb al-Tashīl". Investigated by Ḥasan Hindāwī. (1st ed., Damascus: Dār al-Qalam; Riyadh: Dār Kunūz Išbīliyā, 1998).
"Al-Baḥr al-Muḥīṭ". Investigated by ʿĀdil Aḥmad ʿAbd al-Mawjūd and ʿAlī Muḥammad Muʿawwaḍ. (1st ed., Lebanon, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, 2001).
Ibn al-Khabbāz, Aḥmad ibn al-Ḥusayn. "Tawjīh al-Lumaʿ". Study by Fāʾiz Zakī Dhiyāb. (1st ed., Egypt: Dār al-Salām, 2007).
Ibn Khurūf, ʿAlī ibn Muḥammad. "Sharḥ Jumal al-Zajjājī". Investigated by Salwā Muḥammad ʿArab. (1st ed., Mecca: Institute of Scientific Research and Revival of Islamic Heritage, 1997).
Al-Rubaysh, Rashīd. "Kitāb (Mushkil al-Juzūlīyah) li-ʿAlam al-Dīn al-Lawraqī al-Andalusī (d. 661 AH): Ithbāt Nisbatihi wa-Waṣf Manhajihi". (King Faisal Center: Journal of Linguistic Studies, vol. 27, iss. 2, 2024).
Ibn Abī al-Rubayʿ, ʿUbayd Allāh ibn Aḥmad. "Al-Basīṭ fī Sharḥ Jumal al-Zajjājī". Investigated by ʿIyāḍ al-Thubaytī. (1st ed., Beirut: Dār al-Gharb al-Islāmī, 1986).
Al-Raḍī, Muḥammad ibn al-Ḥasan. "Sharḥ al-Raḍī ʿalā al-Kāfīyah". Investigated by Yūsuf Ḥasan ʿUmar. (2nd ed., Benghazi: University of Qariyūnis, 1996).
Al-Rummānī, ʿAlī ibn ʿĪsā. "Sharḥ Kitāb Sībawayh". Investigated by Sharīf al-Najjār. (1st ed., Cairo: Dār al-Salām, 2021).
Al-Zajjājī, Abū al-Qāsim ʿAbd al-Raḥmān. "Al-Jumal fī al-Naḥw". Investigated by ʿAlī Tawfīq al-Ḥamad. (1st ed., Beirut: Muʾassasat al-Risālah: Dār al-Amal, 1984).
Ibn al-Sarrāj, Muḥammad ibn al-Sarrī. "Al-Uṣūl fī al-Naḥw". Investigated by ʿAbd al-Ḥusayn al-Fatlī. (3rd ed., Beirut:

Muʾassasat al-Risālah, 1996).
Sībawayh, ʿAmr ibn ʿUthmān. "Al-Kitāb". Investigated by ʿAbd al-Salām Hārūn. (3rd ed., Cairo: Maktabat al-Khānjī, 1412 AH).
Al-Sīrāfī, al-Ḥasan ibn ʿAbd Allāh. "Sharḥ Kitāb Sībawayh". Investigated by Aḥmad Mahdalī and ʿAlī Sayyid ʿAlī. (1st ed., Beirut: Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, 2008).
Al-Suyūṭī, Jalāl al-Dīn. "Bughyat al-Wuʿāt fī Ṭabaqāt al-Lughawiyyīn wa-l-Nuḥāt". Investigated by Muḥammad Abū al-Faḍl Ibrāhīm. (2nd ed., Lebanon: Dār al-Fikr, 1979).
Al-Shāṭibī, Ibrāhīm ibn Mūsā. "Al-Maqāṣid al-Shāfīyah fī Sharḥ Khulāṣat al-Kāfīyah". Investigated by ʿAbd al-Raḥmān al-ʿUthaymīn, ʿAbd al-Majīd Qaṭāmish, al-Sayyid Taqī, Muḥammad al-Bannāʾ, Sulaymān al-ʿĀyid, and ʿIyāḍ al-Thubaytī. (1st ed., Mecca: Institute of Scientific Research and Revival of Islamic Heritage, 2007).
Al-Shalūbīn, ʿUmar ibn Muḥammad. "Al-Sharḥ al-Ṣaghīr li-l-Muqaddimah al-Juzūlīyah". Investigated by Nāṣir ʿAbd Allāh al-Ṭurayr. (MA thesis, Imām Muḥammad ibn Suʿūd Islamic University, Riyadh, 1401 AH).
Al-Shalūbīn. "Sharḥ al-Muqaddimah al-Juzūlīyah al-Kabīr". Investigated by Turkī ibn Sahu al-ʿUtaybī. (1st ed., Riyadh: Maktabat al-Rushd, 1993).
Al-Shalūbīn. "Ḥawāshī al-Mufaṣṣal". Investigated by Ḥammād al-Thumālī. (MA thesis, Mecca: Umm al-Qurā University, 1982).
Al-Shalūbīn. "Al-Tawṭiʾah". Investigated by Yūsuf al-Muṭawwaʿ. (1st ed., Cairo: Dār al-Turāth al-ʿArabī, 1980).
Al-Shalūbīn. "Amthilat al-Juzūlīyah". Investigated by Turkī ibn Sahu al-ʿUtaybī. (2nd ed., Beirut: Dār Ṣādir, 1430 AH).
Al-Ṣaymarī, ʿAbd Allāh ibn Abī Isḥāq. "Al-Tabṣirah wa-l-Tadhkirah". Investigated by Fatḥī Aḥmad Muṣṭafā. (1st ed., Mecca: Center for Scientific Research and Revival of Islamic Heritage, 1982).
Ibn ʿAṣfūr, ʿAlī ibn Muʾmin. "Al-Muqarrib". Investigated by Aḥmad al-Jawwārī and ʿAbd Allāh al-Jubūrī. (1st ed., Baghdad: Maṭbaʿat al-ʿĀnī, 1972).
Ibn ʿAṣfūr. "Sharḥ Jumal al-Zajjājī". Investigated by Ṣāḥib Abū Jināḥ. (Beirut: ʿĀlam al-Kutub, 1998).
Al-ʿAṭṭār, Ibrāhīm ibn Abī Muḥammad al-Ṣanhājī. "Al-Mishkāt wa-l-Nibrās Sharḥ Kitāb al-Kurrās fī al-Naḥw". Investigated by Muḥammad Najm al-Sayyālī. (PhD dissertation, Umm al-Qurā

University, Mecca, 1418 AH).
Ibn ʿAṭiyyah, ʿAbd al-Ḥaqq ibn Ghālib. “Al-Muḥarrar al-Wajīz”. Investigated by ʿAbd al-Salām Muḥammad. (1st ed., Beirut: Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, 1993).
Ibn al-ʿImād, ʿAbd al-Ḥayy ibn Aḥmad. “Shadharāt al-Dhahab fī Akhbār Man Dhahab”. Investigated by Maḥmūd al-Arnaʾūṭ. (1st ed., Beirut: Dār Ibn Kathīr, 1986).
Al-ʿAkbarī, ʿAbd Allāh ibn al-Ḥusayn. “Al-Lubāb fī ʿIlal al-Bināʾ wa-l-Iʿrāb”. Investigated by Ghāzī Ṭulaymāt. (1st ed., Damascus: Dār al-Fikr, 1995).
Al-Fārisī, al-Ḥasan ibn Aḥmad. “Al-Masāʾil al-Manthūrah”. Investigated by Sharīf al-Najjār. (1st ed., Amman: Dār ʿAmmār, 2003).
“Al-Īḍāḥ”. Investigated by Kāẓim Baḥr al-Marjān. (1st ed., Lebanon: ʿĀlam al-Kitāb, 1996).
Al-Fākihī, ʿAbd Allāh ibn Aḥmad. “Sharḥ Kitāb al-Ḥudūd fī al-Naḥw”. Investigated by al-Mutawallī Ramaḍān al-Damīrī. (1st ed., Cairo: Dār al-Taḍāmun, 1408 AH).
Ibn al-Fakhkhār, Muḥammad ibn ʿAlī. “Sharḥ al-Jumal”. Investigated by Ḥammād al-Thumālī. (PhD dissertation, Mecca: Umm al-Qurā University, 1409 AH).
Al-Qifṭī, Abū al-Ḥasan. “Inbāh al-Ruwāt ʿalā Anbāh al-Nuḥāt”. Investigated by Muḥammad Abū al-Faḍl Ibrāhīm. (1st ed., Cairo: Dār al-Fikr al-ʿArabī, 1982).
Ibn al-Qawwās, ʿAbd al-ʿAzīz al-Mawṣilī. “Sharḥ Alfīyah Ibn Maʿṭī”. Investigated by ʿAlī Mūsā al-Shūmlī. (1st ed., Riyadh: Maktabat al-Khurayjī, 1984).
Al-Lawraqī, al-Qāsim ibn Aḥmad. “Al-Mabāḥith al-Kāmilīyah Sharḥ al-Muqaddimah al-Juzūlīyah”. Investigated by Shaʿbān ʿAbd al-Wahhāb Muḥammad. (PhD dissertation, Cairo University, Egypt, 1398 AH).
Ibn Mālik, Muḥammad ibn ʿAbd Allāh. “Sharḥ al-Kāfīyah al-Shāfīyah”. Investigated by ʿAbd al-Munʿim Harīdī. (1st ed., Mecca: Center for Scientific Research and Revival of Islamic Heritage, 1982).
Ibn Mālik. “Alfīyat Ibn Mālik fī al-Naḥw wa-l-Taṣrīf”. Investigated by Sulaymān al-ʿAyūnī. (1st ed., Riyadh: Dār al-Minhāj, 1428 AH).
Al-Mubarrad, Muḥammad ibn Yazīd. “Al-Muqtaḍab”. Investigated by

Muḥammad ʿUḍaymah. (3rd ed., Egypt: Ministry of Awqāf, Supreme Council for Islamic Affairs, 1995).

Nāẓir al-Jaysh, Muḥammad ibn Yūsuf. "Tamhīd al-Qawāʿid bi-Sharḥ Tashīl al-Fawāʾid". Investigated by ʿAlī Fākher, Jābir al-Barājah, Ibrāhīm Jumʿah al-ʿAjmī, Jābir al-Sayyid, ʿAlī al-Sanūsī, and Muḥammad Rāghib. (1st edition, Cairo: Dār al-Salām, 2007).

١٣٨
١٩٦

The Islamic University Journal of Arabic Language and Literature

Issue : 17

July - Sept 2025

part 2